سيميولوجية الخطاب الصحفي الرسمي بالتطبيق على العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية

دراسة مقارنة للمواقع الصحفية الإلكترونية الصينية والإفريقية وفقًا لثنائية فردنان دي سوسير

د. إيمان بالله ياسر*

المستخلص

تمثل العلاقات بين الصين وإفريقيا علاقة ذات طبيعة خاصة يحكمها المعيار الاقتصادي في ظاهرها بينما تغلفها النواحي السياسية والاستراتيجية والاجتماعية في باطنها فالصين تعد حاليًا هي المستثمر الأول في دول القارة الافريقية وتستحوذ على أغلب المشروعات في مجالات الطاقة والبنية التحتية التي تشكل العصب الرئيسي للتنمية المحلية في دول القارة. وتغيرت النظرة إلى الصين وأنظمتها الاقتصادية الاشتراكية لتتحول إلى نظرة قبول ورضا من جانب الدول الإفريقية ذات النظام الاقتصادي الحر ومن هنا كان لابد من التعرف على الخطاب الخاص بالصحف الرسمية نحو هذه العلاقات الاقتصادية البينية ذات الطبيعة المتغيرة، بين اقتصاد اشتراكي واقتصاد حر، باستخدام المنهج السيميولوجي وأسلوب المقارنة المنهجية لمقارنة الدلالات التأويلية لخطابات الصين وجنوب إفريقيا وموريتانيا وإثيوبيا الرسمية حول هذه العلاقات والمعاني الظاهرة والكامنة التي تعتمد عليها المواقع الصحفية الرسمية في بث خطاباتها مع تحديد القوى الفاعلة المحركة لهذه الخطابات والأدوار المنسوبة لها وكيفية ظهورها سواء بشكل صريح أو ضمني كعنصر محرك للأحداث وقد أثبتت الدراسة أن الخطابات الصحفية على اختلاف الدول واختلاف أنظمتها الحاكمة مالت إلى استخدام الدلالات العاطفية لجذب التأييد الشعبي لهذه الاستثمارات بالإضافة إلى الدور الذي لعبته الصين بالفعل في تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية الافريقية حتى وأن كانت الجدوى الاقتصادية منها لم تكن ظاهرة حتى الان وأن نمط الاقتصاد الاشتراكي أثر بالفعل على أنظمة الاقتصاد الحر في الدول الافريقية ككل وأصبحت تنظر له نظرة تقدير.

الكلمات الدالة : الصين، افريقيا: ثنائية، دال/ مدلول

*مدرس بقسم الصحافة بالمعهد الدولي العالي للإعلام - أكاديمية الشروق

Semiology of the official press discourse on the afro-china economic ties, Comparative analytical study of the African and Chinese websites in applying dual's Ferdinand de saucer

Abstract

The relations between China and Africa are considered special. While the economic aspect plays an essential role in this regard. China is currently the first investor in the African continent and acquires most of the projects in the fields of energy and infrastructure which represent the main focus of local development in the continent. Also, the Chinese economic and social perception has changed positively towards the economic quasi liberal systems in the African countries, it was necessary to identify the discourse of the official newspapers concerning the changing nature of the bilateral economic relations. This research will be based on the sociological approach and the methods of systematic comparison to study the interpretive connotations of the official discourses in China, South Africa, Mauritania and Ethiopia. It will also focus on the apparent and latent elements on which the official press websites depend in broadcasting their discourse, to identify the active forces behind these discourses, the explicit and implicit roles attributed to them as catalyst of a special sequence of events.

we can say that the press discourses in the above mentioned countries tended to use emotional connotations to attract the public support to the Chinese investments in Africa as well as the role played by China in implementing many infrastructure projects in the continent, even if their economic feasibility or social impact are not proven yet. We can also state that the Chinese socialist market economy had already in general affected the economic systems in the African countries.

Key Word: China, Africa: Dual, indicator meaning

مقدمة

قامت العلاقات الصينية الإفريقية على أُسس سياسية واقتصادية أوسع وأعمق من الاستحواذ على موارد القارة الأولية، خاصة النفط، كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الإفريقية الغربية. وأُستخدمت أدوات خاصة لتعزيز هذه العلاقات؛ من الدبلوماسية الشخصية، والروابط الاقتصادية، والمساعدات التقنية ونقل التكنولوجيا، والتواصل الثقافي. وكانت الأدوات الاقتصادية الأكثر تأثيرًا، والتي اعتمدت فيها على المساعدات الرسمية، وهي المعونات، والعلاقات التجارية، والاستثمار[1].

وأظهرت العديد من الدراسات، أن العلاقات الصينية الإفريقية علاقات تاريخية، تعود إلى ما قبل ستينيات القرن العشرين، وإن كان المقصد هو الحديث عن العلاقات الحالية بين الجانبين، فقد تبين أن هناك ثلاث مراحل رئيسة للسياسة الصينية عامَّة تجاه القارة الإفريقية، وهي[2]:

المرحلة الأولى في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين: حيث اهتمت الصين بإفريقيا، باعتبارها منطقة مصالح في إطار الصراع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، وفي خلال تلك الفترة، دعمت الصين النظم الاشتراكية في إفريقيا، مع تأكيد الصين على أنها دولة نامية من دول العالم الثالث.

المرحلة الثانية في منتصف السبعينيات إلى أوائل التسعينيات من القرن العشرين: وفيها فقدت إفريقيا قدرًا كبيرًا من أهميتها لدى الصين، وشهدت تراجعًا في النشاط السياسي والاقتصادي والتجاري الصيني بالقارة الإفريقية، ويرجع ذلك إلى التغيرات داخل الصين، والتركيز على الإصلاح الداخلي.

المرحلة الثالثة ما بعد تسعينيات القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين: وهي تعتبر مرحلة جديدة -بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي-؛ حيث اهتمت الصين اهتمامًا خاصًّا بالقارة الإفريقية، وأرست مبادئ العلاقات الصينية الإفريقية ومحدداتها، والتي ترتكز على أسس اقتصادية وتجارية بحتة.

وتمثلت هذه المبادئ فيما يلي[3]:

1 -التأكيد على أن العلاقات مع إفريقيا تستهدف تحقيق الربح والمنفعة المتبادلة لكل منهما.
2 -عدم التدخل الصيني في الشئون الداخلية للدول الإفريقية.
3 -التركيز في التعاون والاستثمار مع الدول التي لا تحظى بقبول الغرب، مثل السودان وزيمبابوي وأنجولا.
4- التأكيد على أن الصين تختلف عن الدول الكبرى في المحيط الدولي، خاصة بالنظر إليها كدولة نامية تتفهم احتياجات إفريقيا التنموية.

وتتعدد مستويات صنع السياسة الاقتصادية الصينية تجاه إفريقيا، وتشتمل على ثلاثة مستويات هي؛ الحكومة سواءً المركزية أو الإقليمية، وشركات الأعمال المملوكة

للدولة التي تعد من أهم الأصوات المؤثرة في صنع السياسة الصينية تجاه إفريقيا، وشركات المتعددة الجنسيات العاملة في إفريقيا؛ حيث تسهم هذه الشركات وممثليها في القارة في تقديم المشورة لتحقيق مكاسب تجارية، وأخيرًا، طبقة متوسطي وصغار رجال الأعمال والعمال الصينيين العاملين في إفريقيا[4].

الإجراءات النظرية والمنهجية

الدراسات السابقة

تمثلت أهم الدراسات في: -

1. إن العلاقات بين الصين والجزائر علاقات تاريخية قديمة، وكانت الصين من أوائل الدول التي اعترفت بشرعية الحكومة الجزائرية المؤقتة، كما كان هناك تعاون اقتصادي استراتيجي بين الجانبين، حيث كانت الصين من أوائل الدول التي صدرت السلع إلى الجزائر، واستحوذت الشركات الصينية الحكومية والخاصة، التي استثمرت في مجالات البناء والأشغال العمومية، على ما يفوق ٧٨٠ شركة؛ إضافة إلى ذلك، استحوذت هذه الشركات –مقارنة بغيرها من الشركات الأجنبية- على أكبر المشاريع التي أطلقتها الجزائر. وأكد الجانب الصيني أن العلاقات الصينية الإفريقية، خاصةً العلاقات الاقتصادية، قائمة على مبدأ عدم التدخل في الشئون السياسية الداخلية، مع العمل على اتباع مبدأ "رابح- رابح" على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تربط استثماراتها بملف حقوق الإنسان وتحقيق الديموقراطية السياسية في الدول العربية، كما لعب البنك الآسيوي للاستثمار الدور الأكبر في تمويل العديد من مشاريع البنية التحتية لبلدان الوطن العربي، وكانت الجزائر نموذجًا، من خلال ما تقدمه من قروض مالية، في مقابل ما تحصل عليه الصين من نفط شمال إفريقيا، وما تملكه هذه الدول من احتياطي يمثل المحرك الرئيسي لعجلة التنمية والتصنيع في الصين.[5]
2. سعت الدراسة إلى الوقوف على واقع الأبعاد الاقتصادية في استراتيجية علاقة الصين بالدول الإفريقية في الفترة من 2000 وحتى 2015، متبعة المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على حجم ونوعية الاستثمارات الصينية في إفريقيا، ومردود ذلك، وما ارتبط بها من علاقات تبادلية وتأثيرها على اقتصاديات الدول الإفريقية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات الصينية، استثمارات مباشرة، كان لها بالغ الأثر على التبادل بين الطرفين، وكان في الغالب لصالح كافة الميزان التجاري الصيني. وتركزت هذه الاستثمارات لصالح مجال الموارد الطبيعية والطاقة، ما انعكس على مؤشرات الأداء الاقتصادي لدول القارة الإفريقية[6].
3. سعت الدراسة إلى استيضاح طبيعة المتغيرات المصاحبة للعلاقات الصينية الافريقية، وكيفية إدارة الصين استراتيجية التعاون الاقتصادي المشترك بينها وبين دول القارة الإفريقية، باتباع النموذج التفسيري الهيكلي. وأثبتت الدراسة أن العلاقات

بين الجانبين قائمة على ثلاثة مستويات، تمثل الموارد الطبيعية المستوى الأول من العلاقات بين الجانبين، بينما يمثل السوق والأمن المستوى الثاني، فيما تمثل النواحي السياسية والجوانب الأيديولوجية المستوى الثالث من العلاقات بين الجانبين، مما يؤكد على أن الصين تسعى إلى الحصول على الموارد الطبيعية والسوق الإفريقي من مجمل علاقتها مع الدول الإفريقية، بينما تبحث إفريقيا عن التنمية من خلال علاقتها مع الصين[7].

4. سعت الدراسة إلى توضيح معالم الاستعمار الصيني لأنجولا، من خلال تقسيم العلاقة الاستعمارية إلى خمس نقاط رئيسة، تتمثل النقطة الأولى في العلاقات السياسية والتأثيرات الأيديولوجية، وتتمثل النقطة الثانية في العلاقات الاقتصادية، بينما تحتل الاستثمارات المرتبة الثالثة، في الوقت الذي يحتل الوجود العسكري المرتبة الرابعة، وجاءت الثقافة والتعليم في المرتبة الخامسة. وأثبت تحليل التقارير الرسمية للحكومة الصينية وتقارير منظمات المجتمع المدني والدراسات الأكاديمية، أن العلاقات بين الصين وأنجولا ليست علاقة استعمارية، إذ يبرز فيها جانبين فقط من مراتب التصنيف الاستعماري، تتمثل في العلاقة الاقتصادية والاستثمارات المشتركة.[8]

5. تعد الصين الشريك التجاري الأول لإفريقيا، وهو الأمر الذي يثير حفيظة الغرب، ظهر ذلك جليًا في الصحف الخاصة عند حديثها عن الغزو الصيني للقارة الإفريقية، خاصة أن الصين تسعى إلى الاستحواذ على الثروات الطبيعية الإفريقية في اتجاهها نحو تطوير أفريقيا وتنميتها، كما تمنح الشركات الصينية العديد من القروض طويلة الأجل في إطار مشروعات تطوير البنية التحتية للدول الإفريقية[9].

6. تناولت الدراسة عملية التجارة البينية بين الجنوب ومدى فاعليتها في تحقيق النمو الاقتصادي للدول الجنوبية. وأثبتت هذه الدراسة أن العلاقات التجارية الجنوبية أفضل بكثير من العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب. كما طبقت الدراسة هذه النظرية على التجارة البينية الصينية الإفريقية، من خلال مبادرة الحزام والطريق لتسهيل عملية الاستثمار بين دول القارة والصين، وكذلك لمضاعفة حجم الاستثمارات بين البلدين. وأثبتت الدراسة من خلال تحليل طبيعة العلاقات التجارية بين الجانبين، أن استخدام الطريق الملاحي ساعد في تنمية الحركة التجارية، خاصة أن الصين دائمًا ما تنظر إلى الدول الإفريقية على أنها شريك تجاري، وليست مجرد منتفع سلبي من الاستثمارات الصينية في المنطقة.[10]

7. قارنت الدراسة، أدوات الاستعمار الأوروبية الغربية في الماضي بالأدوات الصينية الجديدة في الحاضر، في إطار تعاملاتها مع القارة الإفريقية. وأثبتت الدراسة من خلال تفنيد الأهداف الأوروبية والصينية، اتفاق الجانبين على الاستفادة من الموارد الطبيعية الإفريقية، من أجل تحقيق التنمية الداخلية لبلدانهم، وإن كانت الصين قد

اختلفت في الأدوات التي استخدمتها لتنفيذ هذا الأمر، فأوروبا -حتى عقب استقلال الدول الإفريقية من استعمارها القديم- كانت دائمًا ما تتحكم في السلطة السياسية الداخلية، من خلال ملفات الديموقراطية السياسية وحقوق الانسان، من أجل ضمان وجود قيادات سياسية تمكنها من الحصول على الموارد الطبيعية للدول الإفريقية دون معارضة ودون المطالبة بمقابل مادي، على عكس الأدوات الصينية التي سعت إلى توظيف الدول الإفريقية في دور الشريك الفعال في عملية البناء، مقدمة نفسها كدولة جنوبية، تمكنت من تحقيق خطوة سابقة عليهم للوصول إلى التنمية المحلية[11].

8. ترصد الدراسة، التغطية الإعلامية لكل من الإعلام الكيني والجنوب إفريقي والنيجيري للاستثمار الصيني بدولهم، وذلك من خلال مناقشة هذه الاستثمارات، ومدى جدواها في إطار التقبل الشعبي لها، وتأثيرها الاقتصادي، وحجم الصراع المحيط بوجود هذه الاستثمارات الصينية على الأراضي الإفريقية من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ومدى تأثيرها على مصالحهم المباشرة في دول القارة في إطار من مقارنة حجم التغطية الإعلامية الأمريكية والبريطانية كممثل للدول الأوروبية، بل والصينية نفسها، لهذه الاستثمارات في دول القارة. وأثبتت الدراسة تفاوت التغطية الإعلامية في هذه الدول بين الإطار العنصري والاستعماري والمنفعة المتبادلة، في حين أكد الإعلام الجنوب إفريقي على عنصرية الاستثمارات الصينية في بلادهم، خاصة في إطار توظيف العمالة الجنوب إفريقية، وتحدثت كل من صحيفتي نيويورك تايمز وجارديان البريطانية بشأن استعمار الصين للدول الإفريقية من أجل الحصول على مواردها الطبيعية، لتحقيق مصالحهم الداخلية، بينما كان حديث الإعلام الصيني بشأن المنفعة المتبادلة ضمن هذه الاستثمارات، باعتبار أن الصين لا تسعى إلى تقديم نفسها كمصدر أو مستثمر فقط في دول القارة، بل كشريك لهذه الدول، لتحقيق التنمية بها، وليس من أجل الاستيلاء على ثرواتها، على غرار الاحتلال الغربي السابق، وهو ما لم تتغير أدواته كثيرًا، حتى بعد حصول الدول الإفريقية على استقلالها[12].

9. سعت الدراسة إلى رصد دور الاستثمارات الصينية في تنمية الاقتصاد الإفريقي، ومدى توفيرها فرص عمل بهذه الدول. وأثبتت الدراسة -باستخدام نموذج GMM والذي تم تطبيقه على 44 دولة إفريقية- نمو الاقتصاد المحلي لهذه الدول، نتيجة لما حققته الاستثمارات الصينية من مكاسب اقتصادية، وأكدت الدراسة أيضًا أن القيادات السياسية لهذه الدول، بالإضافة إلى الخطاب الإعلامي الخاص بها، كان له أبلغ الأثر في توطيد أركان الاستثمار الصيني والتجارة البينية[13].

10. سعت الدراسة إلى تحليل تأثير البضائع الصينية على سوق النسيج في شمال نيجيريا، وعلى حركة التصنيع المحلي في البلاد. وكشفت الدراسة أن مناطق تصنيع النسيج النيجيري في الشمال، مثل مدينتي كانو وكادونا، تحصل على المواد الخام باستيرادها من الصين، وأن أغلب الملابس والأحذية والنسيج النيجيري إنما

هي استيراد صيني، ما أضعف الصناعة المحلية، الأمر الذي كان له أبلغ الأثر على العمالة النيجيرية في البلاد. وأوضحت الدراسة أيضًا أن الاستثمارات الصينية لم يكن فقط هدفها التنمية المحلية الداخلية للدول الإفريقية في مقابل الحصول على المواد الخام منها، وإنما سعت الصين إلى فرض النمط الشيوعي في الصناعة والاستثمار في الدول الإفريقية، بالإضافة إلى فتح أسواق للمنتجات الصينية في دول القارة، بمساعدة الحكام الأفارقة[14].

11. استهدفت الدراسة، تناول العلاقات الصينية الإفريقية، منذ الحرب الباردة وحتى الآن. وكشفت الدراسة من خلال تحليل هذه العلاقات، أن الصين مرت بأربع فترات في علاقتها مع دول القارة، تمثلت المرحلة الأولى في المرحلة الثورية التي شهدتها ستينيات القرن العشرين، ثم مرحلة الركود في السبعينيات، ومرحلة الإصلاح بالثمانينات ثم الألفية الجديدة. وشددت الدراسة على أن الصين استغلت علاقتها مع الدول الإفريقية في كسر حاجز العزلة الذي عانت منه، في محاولة منها لتطويع ثورات الغرب والموارد الطبيعية الإفريقية، بهدف تحقيق التنمية المحلية بالدولة الصينية ومن أجل إحداث قفزتها الاقتصادية[15].

12. سعت الدراسة إلى التحليل الأكاديمي لطبيعة العلاقات الصينية الإفريقية في مجال الزراعة، من خلال رصد الدراسات الأكاديمية الصينية والإنجليزية بشأن طبيعة هذه العلاقة، مع العمل على استيضاح مدى ارتباط التنمية الزراعية في إفريقيا بالاستثمارات الصينية في مجال الزراعة، ورصد المناطق التي تسعى الصين إلى ضخ استثماراتها الزراعية بها. الدراسة أفادت أن النموذج الصيني في الاستثمار الزراعي لا يمكن تقديمه على أنه النموذج الأوحد الذي سيحقق التنمية الزراعية بالدول الإفريقية، حيث أن معطيات الزراعة وطبيعة الشعوب مختلفة كل الاختلاف بين الجانبين، ما يعني أن الصين لا يمكنها تقديم نفسها على أنها النموذج الزراعي الذي ينبغي للدول الإفريقية أن تحتذي به، نحو تحقيق التنمية الزراعية[16].

13. رصدت الدراسة، طبيعة السياسة الخارجية الصينية تجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا في النصف الأول من القرن العشرين، من خلال تناول آليات الحوار والتعاون المشترك بينهم. وأظهرت الدراسة من خلال تحليل فلسفات التعاون الصيني مع كل من الجانبين، أنها اتبعت آليات موحدة، ركزت على أن الحوار والتعاون المشترك هو المحرك الرئيسي في العلاقات الصينية مع الجانبين، بالرغم من الاختلاف الصارخ بين أمريكا وإفريقيا، حيث تمثل الولايات المتحدة قوى اقتصادية عظمى، بينما تعبر إفريقيا عن قارة فقيرة، على الرغم من امتلاكها الموارد الطبيعية[17].

14. سعت الدراسة إلى رصد مجموعة من التحليلات بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة لتحقيق التنمية المحلية، بالتطبيق على تمويل الصين لسد "بوي"، من

أجل توليد الطاقة الكهرومائية في غانا، مع العمل على توضيح الاستفادة التي ستعود على الصين، كدولة ممولة لهذا المشروع، الذي ينتظر أن تذهب عوائده إلى غانا في المقام الأول، مع رصد طبيعة الأولويات الاستثمارية التي تسعى الصين إلى تحقيقها في دولة غانا، ومدى ارتباطها بخطة غانا للتنمية المحلية. وتوصلت الدراسة إلى أن الوجود الصيني في إفريقيا يتم النظر له من زاويتين، مؤيدة ومعارضة، حيث ترى الأولى في الصين فرصة لتحقيق التنمية المحلية ، خاصة أنها تمتلك من الإمكانيات المادية والتكنولوجية التي تساعدها في تحقيق ذلك، بينما ترى الثانية في الصين نموذجًا للاستعمار القديم، ولكن بوجه الحداثة، لتحقيق المصالح الصينية على حساب الدول الإفريقية، ما ظهر جليًا في سد بوي الذي تم تشييده في الفترة من 2008 إلى 2013، فالطاقة الكهربائية التي تم توليدها أقل من المتوقع منه، كما أن السد لم يحقق التنمية المحلية ولا الجدوى الاقتصادية من بنائه حتى الآن، إضافة إلى ذلك، تم تشريد العديد من السكان على ضفاف النهر، حتى يتمكنوا من إنشائه، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على السكان، بل وعلى الدولة ككل[18].

15. أجرت الدراسة، مقارنة بين الظروف والشروط التي يتبناها كل من الاتحاد الأوروبي والصين في إطار تعاملها مع القارة الإفريقية، وذلك من خلال التحليل الكمي والكيفي لطبيعة الشروط الحاكمة والظروف المحيطة بالعلاقات البينية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وأظهرت التحليلات أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى تبني وجهات نظر الإصلاح السياسي والتدخل في الشأن الداخلي للدول الإفريقية، على عكس الصين التي تتبنى طريق التجارة والاستثمار المباشر بدلًا من انشغالها بالإصلاحات السياسية الداخلية، كما أن الاتحاد الأوروبي لا بد أن يتقبل الشتات الإفريقي في داخله، حتى يتمكن من إعادة العلاقات المتوازنة مع دول القارة[19].

16. رصدت الدراسة تمويل الصين مشروعي "أداما 1 و2"، الخاص بتوليد الطاقة باستخدام الرياح في الدولة الإثيوبية، وذلك من خلال رصد المفاوضات والمباحثات بين الجانبين الصيني والإثيوبي، مع العمل على توضيح القوى الفاعلة التي لعبت الدور الأبرز في هذا المشروع، سواء على الجانب الصيني أو الإثيوبي، مع العمل أيضًا على توضيح كيفية توزيع العائدات الخاصة بهذا المشروع على الجانبين. وكشفت الدراسة أن عجز الحكومة الإثيوبية كان الدافع وراء سعيها نحو البحث عن تمويل خارجي لتمويل مشروعي "أداما 1 و2"، ومن هنا ظهر الفاعلون الصينيون، سواء من جانب الحكومة أو من ناحية الشركات متعددة الجنسيات التي يعمل بها الصينيون، وسعت الحكومة الإثيوبية إلى محاولة الاحتفاظ بحق إدارة هذين المشروعين، لكنها فشلت في ذلك، في كثير من الأحيان، نتيجة تدخل الصين في إدارة المشروعين، لذا، وبالرغم من أهمية هذين

المشروعين وآثارهما في مجال توليد الطاقة النظيفة، لم يكن العائد منهما ملموسًا وواضحًا حتى الآن[20].

17. قامت الدراسة بتحليل سياسات المساعدات التي تنتهجها كل من الصين والغرب في تعاملهما مع الدول الإفريقية. وأوضحت الدراسة من خلال المقابلات المتعمقة والرصد وتحليل التقارير الرسمية وغير الرسمية، أن الغرب دائمًا ما يربط المساعدات الممنوحة للدول الإفريقية بمجمل السياسات الداخلية والإصلاح السياسي والعمل على تحقيق مزيد من الديموقراطية، ودائمًا ما تكون مساعداته في إطار أيديولوجيات اقتصادية عامة، على عكس الصين التي تسعى دائمًا إلى منح مساعدتها المادية لصالح مشروعات بعينها، واستثمارات محددة، سواء على هيئة مشاريع قائمة بالفعل تسعى إلى تطويرها، أو القيام بمشروعات البنية التحتية من أجل تحقيق التنمية الداخلية[21].

18. سعت الدراسة إلى رصد الآليات التي تتبعها الصين في تطويع الموارد الطبيعية التي تمتلكها القارة الإفريقية. وأكدت الدراسة التي اعتمدت على التحليل الكيفي والكمي لطبيعة هذه الآليات، أن البرتغال منذ ما يقرب من 600 عام، لاحظت ما تمتلكه إفريقيا من موارد، لذا استخدمته لصالح الغرب، بدلًا من استخدامه في تحقيق عائد نفعي حقيقي إلى الدول الإفريقية، بينما سعت الصين منذ دخول عصر العولمة، إلى تطويع مبادرات الحزام والطريق، ومبادرات السوق المفتوح والاستثمار المباشر، من أجل لعب الدور الأبرز في الحصول على الموارد الطبيعية الإفريقية، ما أثار حفيظة الغرب بشكل كبير[22].

19. تناولت الدراسة، العلاقات الصينية الإفريقية، الأمر الذي أصبح على ساحة الأدبيات البحثية، خاصة بسبب دور الصين في التطور التنموي بدول القارة الإفريقية. وأجرت الدراسة مقاربة تاريخية، بهدف توضيح طبيعة العلاقات بين الجانبين في الماضي والحاضر، إذ أظهرت من خلال التحليل والرصد أن العلاقات التاريخية بين الجانبين كانت قائمة على الجانب السياسي فقط، من خلال التضامن ضد الإمبريالية الغربية، بينما سعت الصين في علاقتها مع إفريقيا في الوقت الحاضر إلى التركيز على النواحي الاقتصادية، ما كان له مضاعفات إيجابية وسلبية في آن واحد، فالموارد الطبيعية يتم تطويعها من أجل خدمة المصالح الصينية، كما أنها الفاعل الرئيسي في مشروعات التنمية الإفريقية، وبالتالي لابد للقارة الإفريقية أن تنتبه إلى دور الصين، والصعود التجاري والاستثماري الخاص بها[23].

20. تناولت الدراسة، الشراكة الصينية الإفريقية في مجالات الزراعة والتجارة والبنية التحتية، بالتطبيق على كل من إثيوبيا وكينيا، ومن خلال المقارنة المنهجية بين الأدوات والآليات المتبعة بين كل من الجانبين، في إطار التعامل مع الصين.

الدراسة كشفت إحداث الاقتصاد الصيني تغييرات نوعية في شكل الاقتصاد الإفريقي، حيث لعب نموذج الشركات المملوكة للدولة وقيامها بمشروعات حقيقية ومحددة على أرض الواقع، دورًا في تغيير شكل الاقتصاد الحر والاستثمار الخاص الذي تبناه الغرب فترات طويلة في إفريقيا، كما أن النظام السياسي في كل من إثيوبيا وكينيا، بالرغم من الاختلاف الظاهري بينهما، كان يصب في قالب واحد في شكل التحكم الرئيسي من جانب السلطة الحاكمة، وسيطرة الحزب الواحد على الحكم، وإن كانت إثيوبيا تسمح بمزيد من الحريات مقارنة بالجانب الكيني، لكن هذه الطبيعة السياسية كان لها أثر كبير في وصول الصين إلى تحقيق أهدافها، من خلال السيطرة على الموارد الطبيعية، وهو ما تملكه الدولتان بقدر كبير، على خلاف الدول الإفريقية الأخرى، بالإضافة إلي دورهما في المنظمات الإفريقية، والتي تقع غالبيتها في العاصمة أديس أبابا أو نيروبي، والقوة البشرية التي تملكها الدولتان، مما ساعد في وصول الصين إلى تحقيق أهدافها بشكل سريع ومباشر[24].

21. تناولت الدراسة، التبادلات التجارية بين الصين وجنوب إفريقيا، من خلال رصد وتحليل تأثير سعر الصرف وحجم السوق على التعاملات الاقتصادية البينية، مع تطبيق نموذج الجاذبية التجارية الخاص بالسوق. وأظهرت الدراسة أن حجم السوق والميزان الاقتصادي يؤثران بشكل فعال على العلاقات الاقتصادية المشتركة بين الدولتين، وأن السوق الجنوب إفريقي يستوعب العلاقات الاقتصادية البينية، لكن سعر الصرف كان له تأثير سلبي على التدفقات التجارية[25].

22. سعت الدراسة إلى رصد وتحليل التعاونيات البينية في قطاع البترول بين الصين ونيجيريا، خاصة مع توسيع نطاق التعاون بين البلدين، بدلًا من كونه مقتصرًا على التبادل التجاري والاقتصادي فقط، ليشمل قطاع البترول أيضًا. وأوضحت الدراسة أن التعاون بين البلدين، تضمن ثلاث نقاط رئيسة، هي الاستثمار المباشر في المشاريع البترولية والقروض الممنوحة من الدولة الصينية لهذه المشاريع، وكذلك التجارة المباشرة في قطاع البترول[26].

23. سعت الدراسة إلى رصد تأثير المساعدات الصينية والاستثمار في مجال البنية التحتية على نمو الاقتصاد النيجيري، وتأثيره المباشر على الحياة الاجتماعية للفرد، وكذلك على الاستثمار الخارجي، حيث أن الطرق الممهدة والكباري وسيولة المرور وكذلك الانترنت، له تأثير مباشر على جلب الاستثمارات الأجنبية بشكل عام، بالتالي فإن الاستثمار الصيني في البنية التحتية من شأنه التأثير على الحياة الاقتصادية النيجيرية ككل. وأثبتت الدراسة التي قامت على المنهجين الكمي والكيفي، أنه وفقًا للجانب الكمي، لا يمكن إنكار الدور الذي قامت به المساعدات الصينية في مجال تطوير البنية التحتية في نيجيريا، كما أن هناك العديد من المشاريع التي دعمتها الصين سواء بالتمويل أو بالتنفيذ تحت إشراف خبراء صينيين أو بوجود شركات صينية تتولى عملية التخطيط والتنفيذ لهذه

المشروعات، ولكن على المستوى الكيفي، لم تعد هذه المشروعات بالمنفعة المباشرة على الاقتصاد النيجيري، حيث أن القواعد الخاصة بمنح هذه المعونات، لم يكن لنيجيريا أي يد فيها، بل فُرضت عليها من جانب الصين، نظرًا لكونها الجهة المانحة المال لتنفيذ هذه المشروعات، كما أن العمالة النيجيرية لم تستفد من هذه المساعدات، حيث أن ظروف العمل لديهم أو الظروف المعيشية الخاصة بهم لم تتحسن، إضافة إلى ذلك، لم تظهر نتائج هذه المساعدات على الاستثمار الأجنبي داخل الدولة [27].

24. وضعت الدراسة مجموعة من الافتراضات، لقياسها، تمثلت أهمها في فكرة ارتباط المساعدات الصينية أو استثماراتها المباشرة بالظروف داخل الدول الإفريقية، من ظروف معيشية مستقرة أو وجود نزاعات عرقية، وكذلك طبيعة الحياة السياسية داخل الدولة، بالإضافة إلى حجم الإمكانيات المالية داخلها، وكذلك سعة السوق. وأثبتت الدراسة أن النظام السياسي القائم بالدولة لا يؤثر بشكل مباشر على الاستثمار الصيني بها، وإن كان المستثمرون الصينيون يميلون إلى الدول ذات الاستقرار السياسي، كما أن سعة السوق لم يكن لها تأثير واضح وربط مباشر بحجم الاستثمار الصيني الإفريقي، وإن كانت هناك علاقة طردية بين زيادة النزاعات العرقية بالدولة وزيادة الاستثمار والمساعدات الصينية بها، مع الإشارة إلى أن الصين تمثل نموذجًا للاستثمار الأجنبي في إفريقيا، بل والاستثمار الأكثر انتشارًا[28].

25. سعت الدراسة إلى تحليل ورصد تأثير الاستثمار الصيني على الأمن الاقتصادي النيجيري، وعلى مجمل العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، ومدى تأثيرها على الاستثمارات. وكشفت نتائج الدراسة أن العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين علاقات قوية واستراتيجية، لكن ليس لها تأثير مباشر على العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، كما أن الصين نموذج اقتصادي لا بد أن تحذو نيجيريا حذوه، حتى تتمكن من تحسين أدائها الاقتصادي، فالصين نموذج للتحول الاجتماعي والاقتصادي السريع في المنطقة، كما يجب على نيجيريا أن تقوم ببناء قدرتها الإنتاجية الداخلية، وأن تعمل على التدريب المنتظم لقواها العاملة، حتى تتمكن من خلق علاقات اقتصادية تنافسية[29].

26. سعت الدراسة إلى رصد وتحليل كيفية مشاركة الناميبيين للاستثمارات الصينية في مجالات التعدين، تحديدًا فيما يتعلق باليورانيوم، كما سعت الدراسة إلى تناول الآثار المترتبة على الارتباطات السياسية في قطاع التعدين وملكية الموارد الطبيعية داخل الدولة. وكشفت الدراسة أن النخبة السياسية في ناميبيا استفادت من مشاريع التعدين المشتركة مع الصين مثال منجم هوساب لليورانيوم، والذي يمثل أكبر المشروعات الاستثمارية الخاصة بالحكومة الصينية في إفريقيا حتى الآن، كما أظهرت الدراسة أن الدولة الناميبية كان لها دور في تطوير هذا المشروع،

بالرغم من كونها دولة إفريقية صغيرة، وكون قطاع اليورانيوم ليس بمجال التعدين الذي يسهل فهمه أو العمل فيه، كما أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة كذلك، إمكانية استغلال القادة السياسيين الاستثمارات الأجنبية في تحسين صورهم على الصعيد الداخلي بدولهم، وتحسين مراكزهم التفاوضية داخل سلطاتهم السياسية داخليًا، وبالتالي ليس بالضرورة أن يرتبط الاستثمار الأجنبي بضعف السلطة السياسية للدولة[30].

27. سعت الدراسة إلى التعرف على تأثير التصدير الصيني للمنتجات على قطاع الصناعة المحلية في جنوب إفريقيا، حيث أن وجود المنتجات الصينية في السوق الجنوب إفريقي، كان له تأثير مباشر على سوق الصناعة المحلية، خاصة أن السلع الصينية انتشرت بشكل متزايد في الدولة. وأظهرت الدراسة أنه منذ نيل جنوب إفريقيا استقلالها، كان لا بد لها أن تسمح بالاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد، ما تبعه من تهديد واضح للقوى العاملة المحلية وقطاع الصناعة في الدولة، الأمر الذي يشكل مصدر تهديد لها، لذا كانت تسعى دولة جنوب إفريقيا إلى السيطرة على هذا الأمر، لكن ما منعها هو عضويتها في منظمات التجارة الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، وبريكس والتي تمنع السيطرة الكاملة للسلطة السياسية على السوق وحركة الاستيراد والتصدير بها[31].

28. سعت الدراسة إلى تحليل السياق التاريخي في إطار تناول العلاقات الصينية الزامبية على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى السياسي، من خلال تناول الدوافع الأساسية للانخراط الصيني في المنطقة، خاصة أن زامبيا تشكل دولة اقتصادية خصبة لمجمل الاستثمارات الاقتصادية الخارجية. واعتمدت الدراسة على منهج التأصيل التاريخي من أجل إبراز حجم العلاقات الاقتصادية والسياسية البينية، كما أثبت تحليل المحتوى، أن زامبيا من الدول الخصبة اقتصاديًا، التي تسمح بوجود استثمارات أجنبية بها، كما أن البنية السياسية الخاصة بها، كان له أثر في توطيد أركان الاستثمار الصيني بالبلاد[32].

29. سعت الدراسة إلى بحث أثر التعاونيات الاقتصادية بين الصين وكينيا، وتأثير الاستثمار الصيني على حركة السوق الكينية وعلى الاقتصاد المحلي. وأظهرت الدراسة التي اعتمدت على تحليل البيانات الرسمية والأجنبية بشأن الاستثمار الصيني في المنطقة، أن لهذا الاستثمار، الذي بدا في ظاهره يتسم بالإيجابية، العديد من السلبيات التي تتجلى في القوى العاملة الكينية وما تعانيه من عنصرية أثناء عملها في هذه الاستثمارات الصينية في بلادهم، بالإضافة إلى إغراق السوق الكيني بالسلع الصينية، ما أثر على الصناعات المحلية، بل وأضعفها بشكل واضح، وتسبب في تراجع الأرقام الخاصة بها، إضافة إلى ذلك، لم يستفد الشعب من هذه الاستثمارات التي جاءت لتصب في مصلحة فئة من الفاسدين المسيطرين على السلطة الحاكمة في البلاد[33].

30. تقوم الصين حاليًا بتعزيز دورها كلاعب أمني عالمي خارج الحدود الآسيوية، وتسعى دائمًا إلى تقديم نفسها كشريك دولي في جنوب الكرة الأرضية، مثلها مثل الدول الإفريقية. وهنا تم رصد وتحليل المقومات السياسية والأمنية التي تتعامل بها الصين مع القارة الإفريقية، حيث تم التأكيد من خلال تطبيق الحجج النظرية والتجريبية على دراسة التعامل السياسي الصيني في إفريقيا، على أن الصين أصبحت فاعلًا عالميًا وأساسيًا تم دمجه اجتماعيًا في النظام الدولي، بل باتت الصين عضوًا فاعلًا في تشكيل هذا النظام، الأمر الذي أثر بدوره على العلاقات مع دول القارة الإفريقية، خاصة أنها اتبعت آليتين أساسيتين، سواء من خلال الخطاب الصيني المستقر الذي تقدم خلاله نفسها بوصفها عضوًا جنوبيًا أتيحت له فرصة التقدم الذي يمكن أن تحققه الدول الإفريقية أيضًا، كما أنها ستساعدها فيه، أو من خلال التعاونيات المشتركة بين الصين وإفريقيا، عن طريق المؤسسات متعددة الأطراف، كل ذلك كان له أبلغ الأثر في تحسين صورتها العالمية[34].

31. بالرغم من وجود العديد من الشراكات الاقتصادية بين الصين وغانا، إلا أن مشروعات البنية التحتية الخاصة بالطاقة، والتي قامت الصين بتنفيذها في دولة غانا، لم يتم التطرق إلى دراستها ورصد تطورها وتأثيرها على الدولة الغانية، وكيفية تفعيل دورها، لكن من خلال رصد وتحليل التقارير الحكومية المنشورة من الجانبين، أثبتت هذه الورقة البحثية أن هناك العديد من المشروعات الخاصة بمجال البنية التحتية للطاقة قيد التنفيذ والتخطيط، لكن دون وضع خطط زمنية واضحة لخروج هذه المشروعات إلى النور، أو دون اتباع استراتيجية واضحة في تنفيذ وتطبيق هذه المشروعات على الأراضي الغانية، وهو ما تفتقر له دولة غانا في إطار التعاون البيني في مجال البنية التحتية للطاقة مع الدولة الصينية، وبالتالي لا بد من تحديد واضح لاستراتيجية التعاون المشترك، مع ضرورة وضع جدول زمني يلتزم الطرفان به، من أجل أن تحقق هذه المشروعات الجدوى المطلوبة منها[35].

32. سعت الدراسة إلى رصد وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي الصيني وزيادة وارداتها من دولة جنوب إفريقيا في الفترة من 1992 إلى 2015، وذلك من خلال رصد المعلومات والبيانات الربع سنوية الخاصة بالتعاون المشترك بين الصين وجنوب إفريقيا، ومن خلال تحليل هذه البيانات بشكل دقيق، تبين عدم وجود أي علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي الصيني وبين زيادة وارداتها من جنوب إفريقيا، وإن كان لابد أن تستفيد الأخيرة من هذا النمو الاقتصادي بزيادة صادراتها من مواد مصنعة، وليس من مواد خام، حتى تتمكن من تحقيق مزيد من التعاون والشراكة الفعالة بين الجانبين[36].

تعليق عام على الدراسات السابقة:

- صبت أغلب الدراسات في إطار التعاون الاقتصادي المشترك بين الصين وإفريقيا، في ظل ندرة الدراسات الخاصة بالتعاون السياسي أو الاستراتيجي بين الجانبين،

خاصة أن الصين في علاقتها مع الدول الإفريقية، دائمًا ما كانت تبحث عن المنفعة الاقتصادية بدلًا من اقتحام الشأن السياسي الداخلي.

- ضعف الدراسات العربية التي تناولت العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية، بالرغم من وجود شراكات صينية واسعة مع الدول العربية في شمال القارة الإفريقية، وهو الأمر الذي لا بد من الانتباه له، خاصة أن الصين أصبحت شريكًا اقتصاديًا وقوة استثمارية لا يستهان بها في القارة الإفريقية، ما قد يهدد التواجد العربي في القارة، وبالتبعية يهدد المصالح الخاصة بدول شمال إفريقيا في التعامل مع الدول الافريقية الأخرى جنوب الصحراء.

- ضعف الدراسات الإعلامية الخاصة بالتعاون الصيني الإفريقي، وكيفية انعكاسها على النواحي السياسية والاقتصادية بالدولة، خاصة أن الصين تتسم بطابع ثقافي جديد على دول القارة الإفريقية، عكس الدول الأوروبية التي احتلت دول القارة، فترة طويلة من الزمن.

- دائمًا ما يتم النظر إلى التواجد الصيني في إفريقيا، باعتباره عنصر تهديد للتواجد الغربي الأمريكي، وهو ما يثير حفيظة هذه الدول، ويجعلها تطلق مصطلحات مثل الغزو الصيني الجديد أو التهديد الصيني للتواجد الغرب- أمريكي.

- يفرض النموذج الاقتصادي الصيني الشيوعي معطياته الأساسية ومنطقه في التعامل مع دول القارة الإفريقية أو في تطبيق الشراكات الاقتصادية والاستثمارية مما يؤثر بشكل أو بأخر على الاقتصاد المحلي حتى أن كثير من الدول أصبحت تبحث فكرة سيطرة الحكومة على الشركات الخاصة بدلًا من نموذج السوق الحر.

المشكلة البحثية

يسعى البحث إلى تناول السيميولوجيا اللفظية من خلال ثنائية الدال/ والمدلول في الخطاب الصحفي الصيني والإفريقي كما جاء بالمواقع الصحفية الرسمية في كل من الصين وجنوب إفريقيا وإثيوبيا وموريتانيا للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين.

ونظرًا إلى كون الصين دولة شيوعية المذهب، واشتراكية الاقتصاد، حيث تسيطر السلطة الحاكمة على كل قنوات التعبير عن الرأي بها، جاء البحث متناولًا خطاب المواقع الإلكترونية لكل من جريدة الشعب الرسمية الصينية وجريدة The Ethiopian Herald الرسمية الإثيوبية، إضافة إلى موقع صحراء ميديا الإخباري الرسمي بموريتانيا وموقع جريدة City Press الرسمية بجنوب إفريقيا لتوحيد المواقع الصحفية محل الدراسة والتحليل.

وتتمثل مشكلة البحث في رصد وتحليل المعاني الكامنة وراء النصوص الصحفية الرسمية المتعلقة بالتجارة البينية والعلاقات الاقتصادية بين الجانبين الصيني

والإفريقي، وفقًا للتحليل السيميولوجي اللفظي، وتحقيق مقاربة ثنائية فردناند دي سوسير دال/ مدلول".

أهمية الدراسة

- هي دراسة آنية، حيث أن العلاقات الاقتصادية الإفريقية الصينية مستمرة حتى الآن، بل تضاعفت في الفترة الأخيرة من خلال تنفيذ العديد من المشروعات المشتركة في مجالات البنية التحتية والمجالات التكنولوجية والاتصالات.
- تعد الدراسات السيميولوجية فرعًا جديدًا على الدراسات العربية التي اقتصرت على واقع تحليل المضمون وتحليل الخطاب لفترة طويلة، بينما عندما دخل الحقل السيميوطقي الخاص بالعلامات، تناولت الدراسات العربية النواحي السيميائية للصور الصحفية والكاريكاتورية، دون التطرق إلى الجانب الخطابي ورصد التحليلات الدلالية به.
- اقتصرت الدراسات السيميولوجية على التركيبات اللغوية للجملة والتكوينات الخاصة بالكلمات وكيفية الاستعاضة عن بعض الكلمات باستخدام أخرى، دون التطرق إلى المعاني اللفظية بالخطابات النصية الصحفية.
- ندرة الدراسات السيميولوجية بثنائية الدال/ مدلول في الحقول الإعلامية، واقتصارها على علم اللسانيات أو النواحي الثقافية وامتدادها اللغوي فقط.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي، يتمثل في الرصد والتحليل السيميولوجي للمواقع الصحفية الرسمية الصينية والإفريقية بشأن العلاقات الاقتصادية البينية، والعمل على تحقيق مقاربة ثنائية دال/ مدلول بالنصوص الصحفية المنشورة، مع السعي نحو الكشف عن القوى الفاعلة المحركة للنصوص الصحفية، وتحديد حجم توظيفها في النصوص الصحفية المنشورة، وانبثق من هذا الهدف، أهداف عدة، تمثلت في:

- رصد وتحليل آليات توظيف ثنائية الدال/ مدلول في النصوص الصحفية المنشورة.
- رصد الجوانب المحيطة بالنص الصحفي المنشور من لغة مستخدمة، وأسباب اختيارها ومعانيها المقصودة سواء القريبة أو البعيدة.
- رصد توظيف القوى الفاعلة في النصوص الصحفية للتأويلات النصية، من أجل الوصول إلى التقارب الاقتصادي بين الجانبين.
- رصد وتحليل البرغماتية المنطقية بين الدلائل النصية والقوى الفاعلة الظاهرة والكامنة بالنصوص الصحفية.

تساؤلات الدراسة

- ما هي الآليات الخاصة بالدال/ مدلول التي تناولتها المواقع الصحفية الرسمية الصينية والإفريقية في تناولها للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين؟
- ما هي الدوافع وراء اختيار تركيبات لفظية بعينها في النصوص الصحفية الخاصة بالعلاقات الاقتصادية البينية؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين الرموز الدلالية بالنصوص الصحفية المنشورة والقوى الفاعلة التي سيطرت على النصوص الصحفية؟
- ما هي العلاقات البنيوية في النصوص الصحفية المنشورة ومدى ارتباطها بالدلالات النصية بالخطاب؟
- هل كان للقوى الفاعلة دور في اختيار تركيبات لفظية ذو دلالات ايحائية معينة من أجل توصيل معاني محددة سلفًا داخل النصوص الصحفية؟

نوع الدراسة

تنتمي الدراسة إلى نمط الدراسات الكيفية التي تسعى إلى الوصف الدقيق والمتعمق للنصوص الصحفية الرسمية لكل من الصين والدول الإفريقية، في محاولة للكشف عن الدلالات الكامنة في الخطاب الصحفي، وفقًا لثنائية فردنان دي سوسير للتحليل السيميولوجي، من خلال الكشف عن الرسائل الضمنية المقدمة في النصوص الصحفية وما تحمله من دلالات[37]. وكذلك العمل على تحديد القوى الفاعلة الرئيسية والفرعية داخل النصوص الصحفية واستيضاح الدور الخاص بها.

منهج الدراسة

1- المنهج السيميولوجي

تجاوزًا لنقائص تحليل المضمون الإمبيريقي، لجأ باحثو الاتصال الجماهيري إلى اقتناص المناهج الكيفية والسيميولوجية لفحص الخطاب الاتصالي، بهدف سد ثغرات التحليلات التقليدية المعتمدة على التعميم والإحصاء ولضرورة الاعتماد علي النواحي الكيفية من أجل استنباط المعاني والدلالات العميقة والضمنية داخل الخطابات الصحفية والرسائل الاتصالية، مما يقتضي الاعتماد علي تحليل سيميولوجي لثنائية الدال/ والمدلول، سواء الظاهري أو الكامن من خلال استخدام البناءات اللغوية المختلفة، وما تحمله من أطروحات وأفكار داخل الخطاب الصحفي[38].

ويعد هذا المنهج من أهم طرق البحث الكيفي التفسيري الذي لجأت له العلوم الإنسانية، في محاولة للوصول إلى نتائج علمية تكون أقرب إلى الواقع المعاش، خاصة مع ارتباط العلوم الإنسانية بواقع متغير.

ومن هنا جاء الاعتماد على المنهج السيميولوجي، للكشف عن العلاقات الداخلية لعناصر الخطاب الإعلامي، بالاعتماد على تحليل ثنائية الدال/ والمدلول، وفقًا لمقاربة فردنان دي سوسير، للبحث عن الدلالة الحقيقية داخل النص والمعاني العميقة وراء الكلمات التي تم استخدامها في الخطابات الصحفية المختلفة، وهنا نجد اختلاف التحليل السيميولوجي عن تحليل المضمون الإمبريقي، إذ تأكد أنه لا يهدف إلى فهم ميكانيزمات المعنى، بقدر ما يسعى إلى جمع مؤشرات دالة لفهم محتوى الرسالة والمقاصد الكامنة من ورائها[39].

وجاء ميلاد سيميولوجيا التواصل على يد أريك بويسنس، وكان من أوائل المناصرين للسانيين، من خلال دراسة طرق التواصل للتأثير على الغير، عن طريق استخدام الأنساق اللفظية داخل الخطابات، ليتخطى فكرة توصيل المعاني الصريحة إلى توصيل المعاني القصدية داخل النصوص اللفظية واللسانية المختلفة بمجرد إدراكهما من جانب الشخص الآخر، ليأتي التأثير فيه، وسواء أكانت هذه الطريقة تتم بوعي من جانب القائم بالاتصال أو دون وعي، فإنها عملية مرجعية تسعى إلى التحكم في فهم الرسائل الضمنية الكامنة داخل الرسالة الاتصالية المقدمة[40].

وتبنى جورج مونان هذا الاتجاه، من بعد أريك بويسنس، وفي مثل هذا الوقت، جاء الحديث عن ثنائيات فردنان دي سوسير، تحديدًا ثنائية الدال/ المدلول، حيث اعتمد على أن العلامة اللغوية تعد وحدة النظام اللساني من خلال تكوينها مفاهيم إدراكية للمتلقي، والعمل على تكوينها صورة سمعية أو لفظية، يكون من شأنها التأثير فيه، سواء تم ذلك بمفهوم قصدي أو غير قصدي[41].

وفي ضوء المنهج السيميولوجي، تم الاستعانة بثنائية الدال/ المدلول من أجل تحليل أعمق للخطابات الصحفية المنشورة بشأن العلاقات الاقتصادية البينية الصينية الإفريقية، وحجم تأثيرها على كل من الصين وإفريقيا، خاصة أن المجالات الاقتصادية لها تأثيرات مباشرة على الحياة الاجتماعية، بل وعلى الحياة السياسية، تحديدًا في الدول التي لا تمتلك إمكانيات مادية تساعدها على الوفاء بالتزامات شعوبها كما هو الحال في الدول الإفريقية.

هذه الثنائية تم الاستعانة بها من أجل تفكيك وتفسير الجوانب اللفظية سواء القصدية أو غير القصدية التي استعانت بها الصحف الرسمية الإفريقية والصينية في توصيلها الرسائل الاقتصادية إلى جمهور القراء، مع إبراز تأثيرات استخدام لغة محددة للنص الصحفي تتفق مع الجمهور المحلي المطلع على المواقع الالكترونية الرسمية أو حتى الجمهور الخارجي الذي يدرك اللغة نفسها المستخدمة في النصوص الصحفية المختلفة.

2- أسلوب المقارنة المنهجية

أسلوب المقارنة المنهجية، تم استخدامه في مقارنة معالجة المواقع الإلكترونية للصحف الرسمية الصينية والإفريقية للعلاقات الاقتصادية البينية، من خلال التحليل الدلالي، للوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه المعاني الدلالية[42]، وكذلك التأويلات التي

طرحتها هذه المعاني، وما أثارته من مدلولات في القارئ سواء بقصد أو دون قصد، مع العمل على مقارنة القوى الفاعلة التي اعتمد عليها كل موقع إلكتروني رسمي في تناوله للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين.

وتم استخدامه على مستويين:-

الأول: في مقارنة معالجة المواقع الصحفية الإلكترونية، محل الدراسة، سواء الصينية أو الموريتانية أو الجنوب إفريقية أو الإثيوبية للعلاقات الاقتصادية البينية، وكذلك مقارنة القوى الفاعلة المتحكمة في هذه العلاقات كما رصدتها الخطابات الصحفية.

الثاني: في مقارنة السياسة الداخلية بكل دولة ومدى تأثيرها على العلاقات الاقتصادية، مع إظهار حجم اختلاف السياسات التحريرية بالمواقع الصحفية الإلكترونية في كل دولة، بالرغم من أن المواقع هي مواقع صحفية رسمية، أي تخضع لجانب من الرقابة المباشرة من قبل السلطة الحاكمة.

3- أسلوب تحليل القوى الفاعلة

أتاح الفرصة في تحديد القوى الفاعلة داخل النص الصحفي، والأدوار والسمات التي نسبتها المواقع الصحفية الإلكترونية لهذه القوى، عبر توطينها في سياقاتها من الأحداث موضع التحليل، وفي ضوء تأثيرات ظروف إنتاج النص الصحفي وأيديولوجياته المجتمعية والسياسية والثقافية[43].

تحليل القوى الفاعلة تم الاستعانة به من أجل الوقوف على مختلف التوجهات الفكرية والدلالية التي عكستها النصوص الصحفية محل الدراسة، بشأن العلاقات الاقتصادية البينية، من خلال رصد الأفكار والآراء المطروحة وقياس دلالتها اللفظية القصدية وغير القصدية وحجم الدور الذي تلعبه القوى الفاعلة في هذه النصوص[44]، ما ينعكس تباعًا على العلاقات الاقتصادية بين الصين وبين كل دولة على حدة، أو بين الصين وبين دول القارة الإفريقية ككل.

العينة التحليلية داخل البحث

- ***عينة المواقع الصحفية الإلكترونية***

الموقع الإلكتروني لجريدة الشعب الصينية[45]، والموقع الإلكتروني لجريدة The[46] Ethiopian Herald الإثيوبية، والموقع الإلكتروني لجريدة City Press[47] الجنوب إفريقية، والموقع الإلكتروني صحراء ميديا[48] الموريتاني، وهي المواقع الصحفية الرسمية التي تمثل دول العينة، لذا تم اختيارها لهذا السبب، بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى، تتمثل في:

- سهولة الوصول إلى هذه المواقع عبر شبكة الإنترنت، خاصة أن الموقع بطبيعته، يتم تحديثه بشكل سريع وآني.

- اللغة المستخدمة في هذه المواقع الإلكترونية، وتتمثل في الإنجليزية والعربية، مما يسهل من عملية رصدها وتحليلها، خاصة أن أغلبها تبث بلغات محلية.

- ***مجتمع البحث***

يتمثل في كل من الصين، جنوب إفريقيا، موريتانيا وإثيوبيا، حيث تتمثل المشكلة البحثية في دراسة سيميولوجيا الخطاب الصحفي، للمواقع الإلكترونية المشار إليها، عن العلاقات البينية الاقتصادية الصينية الإفريقية.

كما أن اختيار مجتمع البحث يعود إلى دراسة سابقة أعدتها الأمم المتحدة بشأن العلاقات الصينية الإفريقية وفق حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين الطرفين، إذ قسمت الدول الإفريقية إلى ستة أنماط في إطار العلاقات الاقتصادية بينها وبين الصين، وهي: "منخفض جدًا، منخفض، متوسط، مرتفع، مرتفع جدًا، وبالغ الارتفاع"، وبناءً على هذا التقسيم، وقعت جنوب إفريقيا ضمن الدول المتوسطة في إطار التعاملات الاقتصادية البينية، بينما جاءت إثيوبيا في دائرة الدول المرتفعة، وموريتانيا في إطار الدول بالغة الارتفاع[49].

فيما تمثل إثيوبيا، أهمية خاصة بالنسبة إلى مصر، في ظل سيطرتها على منابع نهر النيل، حيث وقع بين الطرفين العديد من المنازعات، خاصة بشأن القواعد المتعلقة بعمل سد النهضة الإثيوبي، الذي أشرفت الصين مع غيرها من القوى، على بنائه وتنفيذه.

من جانبها، تعد موريتانيا من الدول الإفريقية العربية التي انضمت إلى جامعة الدول العربية في 24 من شهر نوفمبر عام 1973، حيث تمثل بذلك، سابع دولة إفريقية تنضم إلى قائمة جامعة الدول العربية[50]، بينما تم اختيار جنوب إفريقيا أيضًا بسبب كونها الدولة التالية في رئاسة الاتحاد الإفريقي، عقب انتهاء مدة تولى مصر المنصب، حيث سلم الرئيس عبد الفتاح السيسي المهمة إلى الرئيس الجنوب الإفريقي سيريل رامابوزا، خلال فعاليات الجلسة الافتتاحية لقمة الاتحاد، في 9 من شهر فبراير عام 2020[51].

- ***فئات التحليل***

نظرًا إلى طبيعة الدراسة الراهنة، من حيث اعتمادها منهج التحليل السيميولوجي للخطاب الصحفي، لا يمكن تطبيق المجتمع الكلي على هذه الدراسة؛ لكثرة عدد الموضوعات التي تناولت العلاقات الاقتصادية البينية، خلال فترة الدراسة، ما يتجاوز عددها أكثر من 145 موضوعًا في موقع جريدة الشعب الصينية و40 موضوعًا في The Ethiopian Herald الإثيوبية و7 موضوعات في City Press الجنوب إفريقية و12 موضوعًا في صحراء ميديا الموريتانية، مع صعوبة الدراسة السيميولوجية لكل هذه الموضوعات، لذا تم اللجوء إلى العينة القصدية تمثلت في 7 موضوعات لتوحيد العينة كما جاء في موقع City Press والذي مثل الحد الأدنى من الموضوعات، بهدف الخروج باستنتاجات عن التأويلات الخاصة بخطاب هذه المواقع عن العلاقات الاقتصادية البينية، وفقًا للأهداف

المحددة سلفًا في الدراسة، مع الإشارة إلى أنه تم مراعاة تنوع الخطاب بين القوالب الخبرية، وقوالب الرأي، والقوالب التحقيقية، من أجل استنباط المعاني الكامنة في تأويلات الخطاب الصحفي في هذه المواقع الإلكترونية.

- ***عينة الفترة الزمنية***

تم تحديد الفترة الزمنية، إذ تبدأ في 28 من شهر يونيو عام 2019، التاريخ الذي انطلقت فيه القمة الصينية الإفريقية[52]، بحضور كل من جنوب إفريقيا والسنغال ومصر والأمين العام للأمم المتحدة، قبل قمة مجموعة العشرين بمدينة أوساكا اليابانية، بدعوة من الرئيس الصيني، وتنتهي الدراسة عند 18 من شهر يونيو عام 2020، التاريخ الذي عقد فيه القمة الاستثنائية للتضامن الصيني الإفريقي ضد وباء كورونا، والذي أسقط فيه الرئيس الصيني جزءًا من فوائد القروض الخاصة بالدول الإفريقية، وكذلك بعض ديون هذه الدول[53].

نتائج التحليل السيميولوجي والقوى الفاعلة

تمت عملية التحليل وفق ثنائية فردنان دي سوسير دال/ مدلول الخاصة بالتحليل السيميولوجي للنصوص الصحفية، ووفق هذه الثنائية، تتطلب عملية التحليل قراءة الخطاب عبر مستويين؛ الدلالة الظاهرية المقصودة داخل النص الصحفي، والدلالة الإيحائية التضمينية لما وراء هذا النص، واختيار هذه الجمل وما تضمنه من كلمات.

بالإضافة إلى تحديد القوى الفاعلة المؤثرة على النصوص الصحفية المقدمة، والأدوار المنسوبة لها، وحجم تأثيرها في العلاقات الاقتصادية البينية، ودلالات هذه القوى على المستوى الاقتصادي والسياسي. وكشفت عملية التحليل عن مجموعة من المؤشرات، على النحو التالي:

- **صحيفة City Press الجنوب إفريقية**

الدلالة الظاهرية:

بالرجوع إلى الدلالات الظاهرية بالنصوص الصحفية محل الدراسة والتحليل ظهر بوضوح دور دولة الصين الاقتصادي والتجاري في القارة الإفريقية ككل وفي جنوب إفريقيا بصفة عامة من خلال ذكر الأرقام الخاصة بالدعم المالي الذي تقدمه الصين في مشروعات البنية التحتية في المنطقة وكذلك الاتفاقيات والتعاونيات التي تقوم الصين بتوقيعها مع دولة جنوب إفريقيا The cash injection is part of the 93 economic and trade cooperation agreements signed recently between China and South Africa. وكذلك حجم التجارة المتبادلة بين الجانبين Between 2013 and 2018, trade between the two countries grew from R271bn to R332bn، In 2018, two-way trade between the two countries totalled about R627 million.

وكانت الجريدة دائمًا ما تؤكد على فكرة العلاقات التجارية والاقتصادية التاريخية التي جمعت بين الجانبين Over the past 10 years, China has been South Africa's largest trading partner and South Africa also remains China's largest trading partner in Africa مع التأكيد على أولوية وتفضيل المستثمر الصيني Prioritize على غيره من الدول الأخرى، وكذلك أفضلية الشركات الصينية على غيرها من الشركات الأجنبية أو المتعددة الجنسية لما تتمتع به الصين من سمعة طيبة ومصداقية من جانب الدول الأفريقية بشكل عام وجنوب إفريقيا بشكل خاص، وكذلك عند طرح الآليات التي تتبعها الدولة الصينية في الشراكة بين الجانبين دون التدخل في السياسات الداخلية للدولة أو الحديث عن الحريات والديموقراطية الداخلية، التي يتم ترديدها دائمًا من جانب الغرب، كشريطة لدعم الدول الإفريقية وتحقيق تنميتها المحلية.

هذا وقد تناول الموقع الإلكتروني للجريدة المشروعات التي تقوم الصين بتنفيذها في الدولة، وقد تنوعت بين مشروعات العقارات والسيارات والمعادن We welcome existing investments by Chinese companies in sectors such as real estate, automotive and metals ومشروعات البنية التحتية وغيرها. هذا وقد أبرز الموقع الإلكتروني الترحيب الدائم بالاستثمارات الصينية بالدولة حكومة وشعبًا، لأنه يرى فيها فرصة لتحقيق التنمية الاقتصادية الداخلية، وكذلك فرصة لتوفير فرص العمل South Africa hopes to develop export markets for our products and services and to recruit new foreign direct investment into our country، ramping up production thereby creating more local jobs، Foreign direct investment from China to South Africa reached R360 billion in accumulative terms, creating about 400 000 jobs.

كما استخدام الموقع بعض الكلمات التي توضح حجم المجازفة التي قد تقوم بها الصين عند الحديث عن التعاون البيني، The project is a joint venture between South Africa's Industrial Development Corporation (IDC) and Baic. هذا وقد استعرض الموقع في الكثير من الأوقات حجم الصادرات والواردات الصينية والجنوب إفريقية، مع العمل على التأكيد على دور المنتديات الصينية الإفريقية لزيادة المنفعة بين الجانبين Forum on China-Africa Cooperation was designed to reduce costs and increase the volume of trade between the continent and China.

ولم يتوانى الموقع عن الدعاية للاقتصاد الشيوعي الصيني باعتباره النموذج الأفضل الذي لابد من تطبيقه حتى تستطيع الدول الإفريقية تحقيق تنميتها المحلية خاصَّة بعد فشل النموذج الغربي للخصخصة عن الوفاء بالتزاماته الاقتصادية تجاه الدولة State-owned enterprises have built the Chinese economy. They can

save SA too، racial capitalism. ومن ناحية أخرى لم يغفل الموقع الرسمي لجريدة The City Press عن طمأنة المستثمر الأجنبي بصفة عامة على سلامة مصالحه في الدولة التي يسعى الإعلام دائمًا إلى تشويه صورتها، South Africans are peace-loving people with deep-seated values of ubuntu. مع إعطاء المجال للمسئولين الصينيين أنفسهم لشرح وجهة نظرهم الخاصة في استثمارات بلادهم بجنوب إفريقيا.

الدلالة الإيحائية التضمينية:

وجود رجال أعمال ورجال من الحكومة في اللقاءات الثنائية، يدل على أن الاستثمار سيتم بالدمج بين رجال الاقتصاد الخاص والحكومات. كما أن تأكيدات نائب الرئيس المستمرة على العلاقات القوية بين الجانبين على المستوى الاستثماري والاقتصادي والمنفعة المشتركة من هذه العلاقات، يعني أن الصين ستنتفع أيضًا من هذا الأمر، وليس جنوب إفريقيا وحدها. وفي حين كانت معظم الصادرات من جنوب إفريقيا إلى الصين، هي سلع، كانت الواردات من الصين إلى جنوب إفريقيا، يتم تصنيعها بشكل أساسي، إضافة إلى منتجات عالية التقنية، كتعريف للقارئ بنوع الصادرات والواردات الصينية إلى جنوب إفريقيا، والعكس صحيح.

كما أن ذكر الأرقام ومقارنتها بالأعوام السابقة، يوحي بحجم المكاسب العائدة على جنوب إفريقيا من جراء هذه العلاقات، بينما كان ترديد كلمة استثمار، والتشجيع عليها أكثر من مرة، يؤكد على النوايا الخاصة بجنوب إفريقيا من علاقتها بالصين، حيث تسعى إلى استغلال الاستثمارات الصينية خاصَّة في مجالات العقارات والسيارات والمعادن، ولا تقتصر فقط على الجوانب التكنولوجية.

ويوضح استخدام لفظ "prioritise" عند ذكر منطقة الاستثمارات الصينية، الرغبة الخاصة لدى جنوب إفريقيا في زيادة الاستثمارات الصينية في المنطقة، خاصة مع استخدام مصطلح التفضيل، الذي يشير إلى جعل جنوب إفريقيا منطقة مفضلة لها، استثماريًا.

كما أن على وفاء الصين بالتزاماتها المالية كافة، في المشروعات المشتركة بين الجانبين، والدليل أن الحكومة الصينية قدمت دعمًا ماليًا إلى بعض المشروعات، نتيجة التأخر في دفع بعض المستحقات المالية للعاملين، وتتحملها العبء المالي الأكبر في المشروعات الضخمة يؤكد أن الصين حليف استثماري واقتصادي قوي لابد من الحفاظ عليه للمساعدة في تحقيق التنمية المحلية لدولة جنوب إفريقيا. وكان الدعم المالي جزءًا من الاتفاقية التجارية والاقتصادية المنعقدة بين جنوب إفريقيا والصين، وهي الاتفاقية رقم 93 بين الجانبين، أي أنه سبق لهما التعاون المشترك في 92 مناسبة، وهو رقم لا يستهان به، عند مقارنته بحجم الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المشتركة بين الدول بشكل عام.

كما توحي كلمة المغامرة التي وصفت بعض المشروعات المشتركة بأن الصين تمنح جنوب إفريقيا، الثقة، حتى أنها لم تتوانى عن المغامرة معها، من أجل تحقيق منفعة مشتركة، تعود على الجانب الجنوب إفريقي بشكل أكبر، خاصة أن المشروع الذي تم صبغه بهذه الصفة يتم في منطقة نيلسون مانديلا الصناعية. والتأكيدات المتوالية على تغير فلسفة المشروع من أجل مواكبة التغيرات الحديثة، نتيجة التأخيرات وتراكم الديون، يؤكد للمرة الثانية أن الصين شريك اقتصادي مرن، يسعى إلى الوفاء بالتزاماته تحت أي ظروف، ولا يرغب في أن يخسر أي شراكة تجارية أو صناعية أو استثمارية مع أي من شركائه.

كما أن الحديث عن زيادة الإنتاجية، وخلق المزيد من فرص العمل involved about 400 000 jobs، كما جاء على لسان مدير المشروع ذو الجنسية الجنوب إفريقية، له دلالة واضحة على المنفعة التي تحققها الدولة من خلال هذه الشراكات مع خلق جو من الألفة النفسية مع الجنوب إفريقيين، حتى تصبح الصين الدولة الأقرب إلى قلب المواطن. خاصَّة مع اقتران هذا الأمر بالتأكيدات المتكررة على الاستفادة التقنية من الصين، والاستفادة من التعاون معها في إطار تنمية كوادر العمل وتطويرها.

ومن ناحية أخرى كان انتقال الحديث في الموقع الرسمي للجريدة من المستوى الخاص بجنوب إفريقيا إلى المستوى العام على القارة الإفريقية ككل، يعزز رؤية جنوب إفريقيا الخاصة، التي تؤمن بأن الصين وشراكتها الاقتصادية، من شأنها أن تساعد القارة على تحقيق نهضتها وتنميتها.

كما سعى الموقع نحو إظهار النموذج الاقتصادي الصيني باعتباره النموذج الأفضل في تنمية الاقتصاد المحلي، خاصَّة عند الحديث عن تأميم الشركات الخاصة وتحويلها إلى كيانات حكومية. حيث أصبحت هذه الكيانات الحكومية هي السبيل الضامن لتنظيم الإدارة داخل الشركات الصينية، مما يعود بالنفع المباشرة على الدولة ككل. مع التأكيد على ضرورة تطبيق النموذج الصيني الذي تغار منه الدول الغربية حاليًا، بعد فشل تجربة الخصخصة للكيانات والشركات الحكومية، ووقوع الكثير من المشكلات التي أضرت بالاقتصاد المحلي في هذه الدول.

وجاء استخدام كلمات العنصرية الرأسمالية في وصف الكيانات الخاصة، يدل على حجم إضرارها بالصالح الوطني، خاصة لما تحمله كلمة العنصرية من مشاعر ومكنونات سلبية لدى شعب جنوب إفريقيا الذي عانى من العنصرية سنوات طويلة، أودت بحياة الملايين منهم. كما أن افساح المجال لعرض الفلسفات التي طرحها الرئيس الصيني السادس شي جين بينغ، في كتابه، حوكمة الصين: المجلد 2، عن التوقعات التي ينتظرها من الحزب الشيوعي الصيني على المستوى الاقتصادي لإبهار العالم، يؤكد الرغبة الحقيقية للدولة الجنوب إفريقية في تطبيق هذا النموذج ومحاولة اقناع القارئ به خاصَّة عند اقتران هذا الأمر بالحجج الفاشلة للغرب في إدارة نظامها الاقتصادي.

هذا وقد سعت الجريدة الجنوب إفريقية إلى إظهار حجم المجهودات الصينية في دعم الاقتصاد الصيني ككل فقد قامت بالإشارة إلى عدد من النماذج الاقتصادية بالقارة التي قامت الصين بتغيرها على سبيل المثال الاقتصاد الناميبي الذي ناضلت من اجل استقراره كما تم الذكر في موضوع Namibia courts Chinese cash فجاء الذكر كلمة نضال مقرون بالاستقرار الاقتصادي ليؤكد على أن الأوضاع الاقتصادية بالدولة، ليست سهلة، وأن الصين تسعى للعمل في ظل هذه الظروف الصعبة مما يحسب لها اهتمامها وسعيها نحو تنمية دول القارة. وكذلك المثال الخاص بدولة الكونغو الديموقراطية، التي تمتلك ثالث أكبر مصدر للطاقة الكهرومائية، ومع ذلك لم تستغله لتوليد الطاقة التي تساعد المواطنين على الحياة إلا بمساعدة الصين، وبالتالي فإن فكرة دخول الاستثمار الصيني في الحقل الميداني سيساعد على تحسين الحالة المعيشية بدول القارة.

هذا وقد قام الموضوع بتحديد المجال الرئيسي الذي قامت بتدعيمه الصين متمثل في التعدين من خلال استثماراتها المباشرة مع العمل على ذكر الأرقام التي حققها هذا الاستثمار في محاولة لبلورة النتائج بشكل ملموس على أرض الواقع. ولكن هنا يجب الانتباه إلى أن التذكير بحجم القوى التي تمتلكها الشركات الصينية المسئولة عن اليورانيوم في ناميبيا، يمكن أن يشكل اتجاهين، إيجابي وسلبي، الأول إذا ما تم النظر إلى الإمكانيات التكنولوجية التي تمتلكها الصين في هذا المجال، ما سيعود بالنفع على قطاع اليورانيوم في ناميبيا، والأخير إذا ما تم النظر إلى هذا القطاع على أنه حساس، وامتلاك استثمارات أجنبية فيه، أمر يمكن أن يزعزع استقلال الدولة.

يعطي ذكر الشراكات الخاصة بالصين في ناميبيا، وكذلك القطاعات التي تهتم بها إلى جانب التعدين، من بنية تحتية وزراعة أو صحة، وغيرها، صورة واضحة على أن الصين لا تلعب على القطاعات الحيوية بالدولة فقط، أو على الذراع الأقوى في الخارج، نظرًا لخطورة قطاع اليورانيوم، كما يتم اتهامها دائمًا ولكن الصين تسعى إلى تطوير الدول الإفريقية بصدق، وبالتالي هي نموذج استثماري شريف وصادق. واستمرار ذكر الرقم الذي تحصل عليه ناميبيا كأموال لدعمها الاقتصادي من الرئيس الصيني Namibia received $10 billion in development financing for Africa pledged by Chinese President Xi Jinping، يدخلها في مقارنة ضمنية لحجم الاهتمام الذي توليه الصين لهذه الدولة عن غيرها من باقي الدول الإفريقية الأخرى.

كما افسح الموقع الرسمي للجريدة المجال للرد على الادعاءات الغربية حول مصطلح الاستعمار الصيني الجديد مؤكدًا أن رفض التعاون المشترك على المستوى الأوروبي أو الأمريكي، هو أمر مفهوم، حتى لا تضيع الكعكة الإفريقية من أيديهم، مع التأكيد أن الصين هي السبيل الوحيد للخروج من سيطرة القوى الإمبريالية الغربية، لتحقق إفريقيا تنميتها ونهضتها الداخلية، باستغلال مواردها، أمثل استغلال. خاصَّة إذا ما تم التأكيد على أن الدول الإفريقية، بالإشارة إلى ناميبيا، هي ما تضع قواعد الاستثمار الأجنبي

بها وليس العكس في إيحاء صريح لدور الدول الافريقية كشريك اللعبة الاستثمارية التي تتم على أرضه وليس مجرد مفعولًا به، سلبي، لا يملك قراره.

سعى الموقع الرسمي للجريدة أيضًا إلى التذكير بتاريخ العلاقات بين الجانبين حيث قام بربط الزيارة التي قام بها أحد أعضاء الحكومة الصينية بمنطقة شرق الكاب بمثيلتها التي قام بها رئيس المدينة عام 1995، لدحض الأصوات المرددة لمقولة الغزو الصيني الجديد والنوايا السيئة للوجود الاستثماري الصيني في المنطقة. خاصًة مع ذكر الأرقام والارباح التي حققها الاستثمار الصيني في المنطقة R140 million.

كما استغل الموقع الحديث عن الاستثمارات الصينية إلى الحديث عن الاستقرار الذي تحظى به دولة جنوب إفريقيا كرسالة تضمينية حول استقرارها وسلامها الداخلي بعيدًا عن أحداث العنف التي تقع في بعض المناطق والتي تمثل أحداث فردية لا تمت للواقع الجنوب إفريقي بصلة، خاصًة مع التضخيم الإعلامي الذي تلجأ له بعض الوسائل فليس هناك أي عراقيل تعيق الاستثمارات الخارجية.

هذا وقد لجأ الكاتب إلى توجيه الأنظار نحو الأراضي الزراعية غير المستغلة التي تمتلكها الدولة، في إشارة ضمنية نحو أهمية القطاع الزراعي، خاصة إذا ما تم ربط هذا الأمر بحجم الاستثمار الزراعي الصيني في إفريقيا ككل.

وفي محاولة أخرى لمزيد من الطرح الرسمي الصيني للاستثمار في القارة الإفريقية بشكل عام ودولة جنوب إفريقيا بشكل خاص جاء الحوار مع السفير الصيني الذي لم يتوانى عن توجيه الطعنة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، العدو اللدود، عند عقد المقارنة بين استغلال الأخيرة للبترول النيجيري، ودعم الأولى للبنية التحتية النيجيرية من أجل تحقيق التنمية المحلية للدولة يدحض الشعارات التي تتبناها المدرسة الإمبريالية الغربية، لإحباط الاستثمارات الصينية في المنطقة. خاصًة عند الحديث عن البنية التحتية الافريقية المصنوعة في الصين والتي تتواجد في دول القارة مؤكدًا أن الصين فاعل موجود لا يمكن انكاره.
وعلى العكس من الغرب لم تنفي الصين أنها تحقق استفادة الاستثمارات المشتركة مع دول القارة، حيث أنها لم ترتدي عباءة الفضيلة الأفلاطونية، وتزعم بأنها داعية إلى البناء فقط، ولكنها أكدت أن المنفعة تعود على الجانبين. وتحديدًا عند الحديث عن ربط الاستقلال الاقتصادي الإفريقي بالاستقلال السياسي، وهو الواقع الذي لا يمكن إنكاره، فمن لا يمتلك قوت يومه، لا يمتلك قراره، وخوف الغرب من سد الصين لهذه الثغرة. وتم تدعيم هذه التصريحات بالأمثال الشعبية المعروفة عن الصيد والحصول على السمك، لربطها بالثقافة الإفريقية التي تقوم على عنصر الحكي والقصص الشعبي.

القوى الفاعلة:

تنوعت القوى الفاعلة التي تضمنها النصوص الصحفية محل الرصد والتحليل عند تناول العلاقات الاقتصادية البينية الإفريقية- الصينية في كل من نائب رئيس جمهورية جنوب

إفريقيا، بالإضافة إلى رجال الأعمال الصينيين والجنوب إفريقيين، الذين تواجدوا في إطار زيارة نائب الرئيس لدولة الصين، أي أن العلاقات بين الجانبين تتم على مستوى حكومي رفيع المستوى، لدعم العلاقات الاستثمارية والاقتصادية البينية، كما يلعب رجال الأعمال دورًا رئيسيًا وداعمًا للاستثمارات المشتركة، وهم متنوعون بين كل من رجال القطاع الخاص من جانب جنوب إفريقيا، نظرًا للنظام الاقتصادي الحر الخاص بها، ورجال أعمال حكوميين من الجانب الصيني، نظرًا لطبيعة الحياة السياسية والاقتصاد الشيوعي الخاص بالدولة، الذي يفرض سيطرة الحكومة على كل مناحي الحياة.

هذا بالإضافة إلى الرئيس الصيني السادس الذي تم الإشارة له في عرض فلسفة تعاملات الحزب الشيوعي مع الكيانات الاقتصادية بالدولة، من أجل العمل على تحقيق الطفرة الاقتصادية وكيفية استفادة جنوب إفريقيا من هذا الأمر إذا ما تم اتباع نفس السيناريو الاقتصادي الخاص بالدولة الصينية. مع وجود مندوبي الشركات التي تنفذ المشروعات المشتركة مثل مندوب شركة صناعة السيارات الصيني، بالإضافة إلى الممثل الجنوب إفريقي لمنطقة نيلسون مانديلا الصناعية المقام عليها المشروع.

كما جاءت القوى الفاعلة الخاصة ببعض الموضوعات متمثلة في الهيئات والشركات ذاتها في محاوله لشخصنة هذه الهيئات تمثلت في الشركات المملوكة للدولة الصينية التي كانت الفاعل الأبرز في مقال State-owned enterprises have built the Chinese economy. They can save SA too، والعمل على مقارنتها بالكيانات الاقتصادية الخاصة بجنوب إفريقيا، بالإضافة إلى القوى الفاعلة الضمنية من الحزب الحاكم سواء في الصين أو جنوب إفريقيا، وإبراز حجم تأثيره على الاقتصاد المحلي والتنمية الاقتصادية بالدولة.

هذا بالإضافة إلى بعض الدول الإفريقية التي جاءت كأشخاص فاعلين في بعض الموضوعات مثل الدولة الناميبية التي جاءت كقوى فاعلة رئيسية مؤثرة بموضوع Namibia courts Chinese cash، مع العمل على طرح القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي بالدولة، ومشاركة بعض شركاتها مع نظيرتها الصينية للوصول إلى الطريق الأمثل للتنمية الاقتصادية المحلية، وكذلك كل من إثيوبيا ونيجيريا عند عرض نماذج الاستثمارات الصينية الناجحة بالدول الإفريقية، في حين جاء الغرب وما يمثله من إمبريالية استعمارية في القوى الفاعلة الضمنية السلبية التي دائمًا ما تشكك في نوايا غيرها، إذا ما تعارض وجودها مع تحقيق مصالحها الذاتية، وهو ما ظهر جليًا عند الحديث عن شركات اليورانيوم الصينية في ناميبيا، التي اتهمتها الدول الغربية بأنها تسعى إلى احتلال الاقتصاد الناميبي والسيطرة على ثرواته، ولكن بطرق ملتوية.

كما جاء بعض المسئولين الجنوب إفريقيين كقوى فاعلة واضحة ورئيسية مثل رئيس مدينة الكاب الشرقية، بالإضافة إلى سفير الصين في جنوب إفريقيا والذي تكرر ذكره اكثر من مرة في العديد من الموضوعات كممثل رسمي لدولته، وبروز الصين أو

مبعوثيها ومسئوليها الذين يشكلوا الجانب الحكومي الصيني يعطي قدرًا من الأمان والاستقرار والثقة في الاستثمارات الصينية بدول القارة، ويعطي أيضًا قدرًا من الضمانات للوفاء بالتزاماتها، حرصًا على صورة الدولة، على عكس الكيانات الأجنبية الخاصة والمتعددة الجنسيات التي يشوبها قدر من التلاعب أو المراوغة. وعند تحليل أغلب هذه القوى الفاعلة يتضح أنها تمثل القطاع الحكومي في الدول أو تحت المظلة الحكومية وهو ما يُظهر الطرح الصيني وانتشار مبادئه الاقتصادية في الدول الإفريقية حتى ذات النظام اقتصادي الليبرالي منها.

النتائج العامة:

- كان لصحف جنوب إفريقيا دور في الحديث عن النشاط الصيني في دول القارة الإفريقية ككل، ولم يقتصر الخطاب الصحفي على عرض النشاط الصيني في دولة جنوب إفريقيا فقط.
- ترديد فكرة إيجاد فرص عمل في أكثر من موضوع صحفي، كان بهدف خلق شعور إيجابي شعبي عن الاستثمارات الصينية في الدولة والمشاريع التي تقوم بتنفيذها، من خلال الربط الدائم بين النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية للمواطنين.
- التأكيد على الدور التنموي الذي تقوم به الصين في القارة الإفريقية، بعيدًا عن المزاعم الغربية التي تم الإشارة إليها أكثر من مرة، بشأن فكرة الاستعمار الصيني الجديد لدول القارة، من خلال تطويع الحياة الاقتصادية والتجارية الإفريقية لخدمة المصالح الصينية.
- وفق الخطاب الجنوب إفريقي، كان للتكنولوجيا الصينية الدور الأكبر في تحقيق التنمية في دول القارة الإفريقية، كما كانت الفكرة الدائمة بشأن الدور التكنولوجي والاستثمار الصيني في مجال البنية التحتية مرتبطة بشكل كبير بالحديث عن التنمية المحلية التي سعت الصين إلى تحقيقها في ذلك الوقت.
- التعامل الصيني مع إفريقيا ظهر مختلفًا عن نظيره الغرب-أمريكي، حيث أن الصين لم تربط العلاقات الاقتصادية والتجارية البينية بالحياة السياسية الداخلية في الدول الإفريقية، كما أن الحديث بشأن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان كان غائبًا في الحديث الصيني مع الدول الإفريقية وقياداتها، ما جعل التعامل بين الجانبين أكثر سلاسة، بسبب فصل النواحي الاقتصادية عن السياسة.
- مع بداية عام 2020، وتزامنًا مع انتشار فيروس كورونا حول العالم، من الصين، بالتحديد من مقاطعة ووهان، ظهر تأثر النشاط الصيني الإفريقي في البداية بشكل كبير، حيث توقفت أغلب المشروعات المشتركة عن العمل، وتم تجميد أغلب الاستثمارات، خاصة مع الكساد الاقتصادي الذي صاحب الجائحة، ما أحدث تغييرًا نوعيًا في الخطاب الجنوب إفريقي عن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، إذ بات

أقرب إلى خطاب متابعة الأزمة وتداعياتها على المواطنين الجنوب إفريقيين الذين يعيشون في جمهورية الصين الشعبية، أو الذين يعملون في المشروعات المشتركة في الدولة، وكيفية تعامل الصينيين معهم، خاصة في ظل الرفض العالمي للصين في ذلك الوقت، ولكن سعت الجريدة باعتبارها رسمية، إلى التعبير بحس متوازن، من أجل الحفاظ على مصالحها المشتركة في الدولة، وحتى لا يؤثر ذلك على حجم التبادل التجاري المستقبلي بين الجانبين.

- اختفت الموضوعات الخاصة بالنشاط التجاري والاقتصادي البيني في عام 2020، واستمر الحديث عن بعض الدعم الطبي أو الصحي الذي قدمته بعض الفرق الطبية الصينية في الدولة، أو المساعدات الطبية التي أرسلتها إلى مستشفيات جنوب إفريقيا، بالرغم من الرفض الشعبي لها في البداية، ما ظهر عند اضطرار الجريدة الرسمية إلى عرض بعض الموضوعات التي تناولت التعامل السلبي لجمهورية الصين الشعبية مع الجاليات الإفريقية المقيمة لديها، وهو ما لم تستطع الجريدة إخفاءه عن الجمهور، حيث تم تناولها من جانب المواقع الإخبارية العالمية والمحطات التلفزيونية المختلفة.

- لم يكن الخطاب الصحفي الرسمي الجنوب إفريقي ذو طابع دعائي لجمهورية الصين الشعبية أو لاستثماراتها في الدولة، لكنها كانت دائمًا ما تسعى إلى الحفاظ على المصالح المشتركة، من خلال تجنب الأخبار السلبية عن الصين، التي كانت تتردد عالميًا منذ جائحة كورونا، لذا اختفى الحديث عن الدولة الصينية بشكل مباشر من بداية عام 2020، حتى تتضح المعالم الخاصة بأزمة كورونا وتحديدًا في شهري مارس وأبريل.

- غلب الطابع الرسمي على القوى الفاعلة المحركة للمشاريع المشتركة، سواء الصينية أو الجنوب إفريقية، وهو أمر طبيعي بالنسبة إلى النظام الشيوعي الصيني، وإن كان غير مفهوم أو غير مبرر بالنسبة إلى النظام الليبرالي الجنوب إفريقي، الذي يظهر دور الشركات الخاصة بشكل واضح في اقتصادها، وتلعب كفاعل رئيسي محرك لهذا الاقتصاد، وإن كان يمكن تفسير هذا الأمر بأن طريقة تعامل الصين الاقتصادية في العالم، وفرض النمط الصيني على التعاونيات الاقتصادية للدولة التي لابد أن يكون فيها السلطة السياسية حاضرة بشكل أو بآخر.

- دائمًا ما جاءت مواد الرأي تتحدث عن النموذج الصيني الناجح الخاص بملكية الدولة للشركات الخاصة أو الشركات الخاصة التابعة للإشراف الحكومي بشكل أو بآخر، وأهمية تطبيق هذا النموذج في الاقتصاد الجنوب إفريقي، مما يؤكد على فكرة النشر الثقافي للسياسات الاقتصادية الصينية بشكل غير مباشر في الدول الليبرالية ذات الاقتصاد الحر، لينافس هذا الفكر الإمبريالية الغربية التي ظل العالم كله يردد أفكارها وآراءها لسنوات طويلة، والتي أثبتت فشلها كما عرض خبراء الاقتصاد الجنوب إفريقيين في مقالات الرأي، أو في التقارير التي تم الاستعانة بآرائهم فيها.

- صحيفة The Ethiopian Herald الإثيوبية

الدلالة الظاهرية:

سعى الموقع الخاص بالجريدة الرسمية إلى الدعاية المباشرة للدولة الإثيوبية كنموذج ناجح للاستثمار به لما تملكه من موارد طبيعية يجعلها في الصفوف الأولى إفريقيًا كوجه استثمارية، تجارية واقتصادية ناجحة presented the various investment opportunities and incentive packages that Ethiopia can a model of success for the China- ،offer to Chinese enterprises Ethiopia as a preferred choice of investment ،Africa Cooperation Ethiopian is promoting the construction of industrial ،destination parks throughout the country to create favorable investment Ethiopia ،environment for investors and attract more enterprises is one of the most dynamic nations in Africa which managed to around 200 companies ،register an awesome economic growth .interested in investing in Ethiopia

ولم يغفل الموقع عن الإشارة إلى الاستثمارات الصينية في الدولة الإثيوبية على وجه الخصوص وفي الدول الإفريقية ككل مع استخدام أكثر من وسيلة لتأكيد أهمية هذه الاستثمارات لتحقيق التنمية الإفريقية A model of success in China- Africa this year marks the 20th anniversary of the Forum ،cooperation China exemplary in agricultural ،on China-Africa Cooperation The Peoples' Republic of China ،transformation: Former Premier is desirous in having sincere, healthy and mutual relations with Tan Jian emphasized that ،African countries including Ethiopia his country's relation with Africa in general and Ethiopia in particular bases sincerity, good-faith, brotherhood and mutual a prime time for ،China sees Africa as a land of promise ،benefit China will ،China and Africa to advance their cooperation ،continue to work with Africa on development capacity-building .the project will also help to facilitate the development of the city

ومن ناحية أخرى قد تناول الموقع العديد من الإشارات والدلالات المؤكدة على أن الصين أيضًا ترى استفادة كبرى من جراء استثماراتها ومشروعاتها في القارة الإفريقية باستخدام كلمات مثل win-win results، mutual benefits، مع التأكيد على الطرح الخاص بخلق فرص العمل من جانب الاستثمارات المباشرة مع القطاع الحكومي والخاص، created 38 thousand permanent and over 40 thousand

temporary employment opportunities. وقد تناول الموقع الإلكتروني أيضًا الدعم المتبادل في ظل جائحو كورونا وتأثيراتها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي بالدول، Over 50 African leaders have expressed solidarity and support in phone calls or public statements. China has subsequently sent medical expert teams to Africa's five opens opportunities for ،subregions and surrounding countries .public and private business to work hand in hand

هذا ولم يغفل الموقع عن استخدام عبارات واشارات واضحة وظاهرة تؤكد على أن التعاون بين الصين والقارة الإفريقية ككل وأثيوبيا بشكل خاص يخرج عن نطاق كونه تعاون اقتصادي استثماراي تجاري فقط ليمتد إلى علاقات التأخي والرفقة في السلاح China comrades in arms with Africa، our African brothers and sisters، We will send antiepidemic assistance to African and other As Africa's good developing countries as a matter of priority Africa and China are ،friend, good partner and good brother friends and, more importantly, comrades-in-arms Nothing can China and Africa are good ،change or damage this friendship Rain or shine, China will continue to stick together with ،brothers Africa, shoulder to shoulder and hand in hand, to carry forward this friendship، كما تجمعهم علاقات استراتيجية تفاهميه بين الجانبين، Ethiopia and China have been enjoying Comprehensive Strategic Cooperation Partnership of which economic cooperation is a the partnership between China and Ethiopia is ،fundamental part We also look after the ،moving towards a deeper and higher level African community in China just like we take care of our own .families

هذا وقد أشار الموقع أيضًا إلى حجم التبادل التجاري بين الجانبين باعتبار أن الصين هي الشريك التجاري الأكبر لإثيوبيا، China is the biggest trading partner of Ethiopia، China is the biggest foreign investment source for Ethiopia. مع الإشارة الدائمة إلى المشككين في نوايا العلاقات الاقتصادية البينية، والحديث الدائم عن الغزو الصيني الجديد للقارة الإفريقية، Some people who are unhappy about the growing China-Africa relations have made groundless accusations to defame and attack our cooperation, that such irresponsible behavior has been refuted by both China and Those who attempt to undermine the traditional friendship ،Africa

.between China and Africa will only fail

ومن ناحية أخرى قام الموقع بالدعاية للنموذج الصيني باعتباره النموذج الأجدر على تحقيق التنمية المحلية في إفريقيا إذا ما تم تطبيقه، Africa has to apply and adapt basic principles and methodologies used in China to its own conditions، China is a good example for Africa to transform agriculture، give Africa many lessons، China, which has transformed a large number of its agricultural population within a .short period

الدلالة الإيحائية التضمينية:

قام الموقع الرسمي لجريدة The Ethiopian Herald الإثيوبية إلى الدعاية للاستثمار في إثيوبيا من خلال الطرح الخاص بالشركات الاستثمارية في الدولة خاصّة بالنسبة للصين التي ترى في إثيوبيا مجال خصب للاستثمار كما تم الاشارة، في التأكيد الواضح إلى كون إثيوبيا أرض واسعة، تحظى بالعديد من الفرص للاستثمار الأجنبي واصفًا إياها بأرض الأحلام، وبالتالي فهي النموذج الإفريقي الأنجح للاستثمار الأجنبي. هذا وقد أكدت الجريدة على أن التعاون الإثيوبي الصيني والشراكة البينية هي شراكة استراتيجية، بلغت أقصى مداها، في رسالة واضحة للعالم أن العلاقات الثنائية ليست مجرد تنفيذ مشروعات، بل هي تعاون مشترك وممنهج، قائم على أسس علمية، وفكرة كونه استراتيجي، أي أنه لا غنى عنه، ولا يمكن إغفاله أو زعزعته بسهولة.

الإشارة إلى مصطلح نجاح- نجاح، للنتائج، أي أن التعاون الصيني الإثيوبي يحقق نجاحًا على كل من الجانبين، بالتالي فإن الاستثمار التي تقوم به الصين في إثيوبيا، لا يعود بالنفع على إثيوبيا فقط، ولكن هناك أيضًا فائدة صينية تتحقق من جانب هذا التعاون المشترك، وبالتالي فإن إثيوبيا ليست الدولة الإفريقية الفقيرة التي تسعى الصين إلى النهوض بها، ولكنها دولة تمتلك موارد طبيعة وإمكانيات وثروات هائلة في إطار الإعلاء من قيمة الأنا الإثيوبية.

كما أن افساح الموقع الرسمي للجريدة المجال لحديث المسئولين الصينيين، وزير الخارجية الصيني، في توقيت جائحة كورونا، وهو الوقت الذي اتهم فيه الغرب الصين بأنها الدولة المهددة للأمن والاستقرار العالمي، نتيجة تسترها على وباء عالمي تحول إلى جائحة أودت بحياة الملايين، وكذلك السفير الصيني، والمستشار الإعلامي الصيني، يعطي إشارة ثنائية إلى الغرب بأن العلاقات بين الجانبين لم ولن تتأثر، وللدول الإفريقية نفسها أن الصين لن تتخلى عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المشاريع المشتركة بين الجانبين، لإعطاء رسالة طمأنة أن هذه المشروعات لن تتأثر بهذا الأمر، فالصين عازمة على المضي قدمًا في العلاقات الثنائية، كما أن استخدام كلمة رفقاء سلاح، عند وصف إثيوبيا بشكل خاص ودول القارة بشكل عام، تعني أن العلاقات بين الجانبين علاقات

وطيدة وقوية على الأصعدة الاقتصادية والسياسية كافة، بل وحتى الشعبية، فهذه الكلمة تحمل العديد من المعاني التي توحي بافتداء الآخر.

وفي حديث السفير الصيني لدى إثيوبيا عن التعاون المشترك، لم يتوانى الجانب الصيني عن اختيار الفاظه بعناية لا تخلو من ايحاءات تعطي مكنونات نفسية واضحة فكان استخدامه لمصطلح "تتوق"، Dying، عند ذكر العلاقات المشتركة بين الجانب الإفريقي والصيني، للتعبير عن الرغبة العارمة من جانب الصين في توطيد العلاقات بين الجانبين، مع التأكيد على أن الصين ترى في هذه العلاقات، علاقات محورية واستراتيجية خاصَّة مع اقتران هذا الأمر بذكر كلمة المنفعة المشتركة. مع العمل على ذكر التاريخ المشترك للدبلوماسية الصينية الإثيوبية، مرور خمسين عامًا عليها في عام 2020، في أول إشارة إلى العلاقات السياسية بين الجانبين للخروج من الإطار الاقتصادي الاستثماري إلى الإطار السياسي لإسكات المحاولات الغرب-أمريكية لهدم التعاون الثنائي بين الجانبين.

وقد سعى السفير الصيني كذلك إلى توضيح الدوافع المحركة للمشروعات الصينية في الدولة والتي لا يحركها المادة البحتة، بل أن الدافع الإنساني المتمثل في تحقيق مصلحة مجتمعية. كما جاء في الحديث الخاص عن مشروع محطة مياه جيبا في إقليم تجراي، والذي طالبت الحكومة الإثيوبية من الصين أن تقوم بتنفيذه ودعمه لتوصيل المعنى الكامن عن الصين باعتبارها الحصان الرابح الذي يجب على الدول الإفريقية اختياره دائمًا لبناء شركات ناجحة معها، تعود بالنفع عليها. ولم يتوانى السفير الصيني عن استخدام الوتيرة العاطفية، التي تشكل أهمية للمواطن الإفريقي، عند ذكر كلمة حب أهالي إقليم تجراي للصين كدولة وللشعب الصيني، ليؤكد على الثقة والدعم الشعبي لدولته.

ومن جانبه لم يتوانى المستشار الإعلامي الصيني عن الإشارة إلى الإمبريالية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بشكل متواري عند ذكره للأطراف التي تستنفر العلاقات البينية الإفريقية الصينية، وترى أنها تهديد لمصالحهم مع ذكر المبادئ العامة التي تتبعها الصين في علاقتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الإفريقية، والتي تخلق منها الشريك الاقتصادي الأمثل، وأهمها عدم التدخل في الشأن الداخلي، أو التحدث في الأمور السياسية الخاصة بالدول التي تعقد معها الشركات التجارية والاستثمارات المشتركة، وهو الأمر الذي يفتقر له الغرب بشكل رئيسي، والولايات المتحدة الأمريكية أيضًا، بل وحتى إسرائيل وتركيا وإيران، الباحثين عن داعم سياسي لهم في المنطقة.

كما أن تشبيه الأفارقة بالأخوة والأخوات للصينيين، يعطي إيحاءً واضحًا وصريحًا بأن العلاقة بين الجانبين ترتقي لعلاقات الدم المشترك، وبالتالي فهي علاقات لا يمكن التخلي عنها أو محوها تحت أي ظرف من الظروف، في إشارة واضحة إلى الغرب الذي يسعى دائمًا إلى شيطنة التواجد الصيني في إفريقيا. خاصَّة

مع اقتران ذلك بالحديث عن الدور الصيني الذي تقوم به مع دول مجموعة العشرين في محاولة لإسقاط الديون الإفريقية أو تقليل القروض الممنوحة من أجل المساعدة في مواجهة إفريقيا لعوائقها الاقتصادية التي باتت نتيجة هذه الجائحة. ومن ناحية أخرى كان ذكر رقم الذكرى الثانوية للمنتدى الصيني الإفريقي -20- يؤكد على قوة العلاقات بين الجانبين، وهو ما ظهر جليًا في الاتصالات الهاتفية من جانب القادة الأفارقة، أو في الكلمات التي صرح بها هؤلاء القادة بشأن دعم الصين في مواجهتها لهذه الجائحة.

التأكيد على أن الشباب هم الأقدر على تلبية احتياجات التنمية في دول القارة الإفريقية التي يمثل شبابها أكثر من 65% من سكانها، في إشارة واضحة وصريحة إلى أن إفريقيا تستطيع أن تنهض وتنمي دولها، حيث أن الشباب هم الفاعل الرئيسي في عجلة التنمية في أي دولة في العالم، وهو الأمر الذي تفتقر إليه قارة أوروبا على سبيل المثال.

في محاولة لخلق الشعور الإيجابي عن الوجود الصيني في الدولة سعى الموقع الرسمي للجريدة إلى تقديم نموذجها الزراعي في إشارة إلى ضرورة تعلم إفريقيا منه خاصًة مع عرض التحولات الزراعية الناجحة بالصين في فترة قصيرة، ليتم النظر إليها دائمًا على أنها مدرسة يمكن أن تنشر معارفها في المنطقة، في محاولة لتحقيق التنمية المحلية بإفريقيا. وقد اقترن هذا الأمر بالدعاية لاستخدام التقنيات الصينية من أجل الحصول على نفس النتائج مع العرض للأدوات التي وظفتها الدولة الصينية للوصول إلى التنمية الزراعية، وضرورة اتباع نفس النهج، حتى تحصل إفريقيا على النتيجة ذاتها وتتمكن من زيادة رقعة أراضيها الزراعية.

واستمر الموقع الإلكتروني للجريدة بمدح الصفات الإفريقية وذكر حجم ثرواتها الطبيعية التي تخلق منها مطمع للجميع في إعلاء للقيمة الوجدانية الإفريقية والجدوى الاقتصادية من الشراكة معها. وقد صاحب هذا الوصف استخدام كلمة وقت الذروة للعلاقات البينية الصينية الإفريقية، ليؤكد أن ما يشهده العالم من تغيرات وتطورات ومبادرات مثل الحزام والطريق، وغيرها من المبادرات التي يمثل فيها الاتحاد الإفريقي والدول الإفريقية عنصرًا رئيسيًا، هو أمر مهم، يجب على الصين استغلاله لدعم التعاون المشترك مع دول القارة، فهي فرصة لا يجب إهدارها، خاصًة أنها قد لا تتحقق مرة أخرى في ظل المنافسة الشرسة من جانب دول كإسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية للسيطرة على اقتصاد المنطقة وتطويعه، لخدمة أغراضه ومصالحه. مع الإشارة إلى النظرة الصينية المتساوية المُصدرة للدول الإفريقية.

كما أشار الموقع الإلكتروني للجريدة إلى منتدى التعاون الصيني الإثيوبي لفتح مسارات للعمل المشترك بين القطاعين العام والخاص، واستخدام مصطلح يد بيد، أي أن الاثنين مكملان لبعضهما البعض، ويمكن أن يعود هذا الأمر على القطاعين العام والخاص، أو من المحتمل أن يعود على التعاون الصيني الإثيوبي، وفي كل من الأمرين، يعطي ذلك

إشارة إلى حجم التكامل بين الجانبين الصيني والإفريقي بشأن مسارات الشركات الخاصة أو القطاع الحكومي، لتحقيق مزيد من التعاون المشترك، يحقق فائدة لكل من الجانبين، سواء الجانب الإثيوبي أو الجانب الصيني، وهو ما تم ذكره صراحة عند الحديث عن المنفعة المشتركة نتيجة التعاون الصيني الإثيوبي، في محاولة للتذكير الدائم بأن الشراكة الاقتصادية لا تأتي على حساب أي من الطرفين، ولكنها منفعة مشتركة يستفيد منها الصين وإثيوبيا على حدٍ سواء.

ولم ينسى الموقع الإلكتروني أنه إثيوبي رسمي حيث سعى للدعاية للاقتصاد الإثيوبي عند تناول حديث رئيس غرفة الصناعة الإثيوبية عن دولته بأنها من أكثر الاقتصاديات الإفريقية فاعلية وديناميكية، وأنها تحمل المزيد والمزيد من فرص الاستثمار الأجنبي، مع التأكيد المستمر إلى أنها من أكثر الدول استقرارًا سياسيًا واقتصاديًا، وبالتالي فالاستثمار فيها، يحقق نجاحات لا يمكن إغفالها من جانب المستثمرين.

القوى الفاعلة:

تنوعت القوى الفاعلة في النصوص الصحفية الخاصة بالموقع الرسمي لجريدة The Ethiopian Herald بين قوى فاعلة إيجابية صريحة مثل الحديث عن إثيوبيا كدولة، كما جاء على لسان السفير الإثيوبي لدى بكين عند استعراضه للإمكانيات التي تمتلكها الدولة الإثيوبية، من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية وتحديدًا الاستثمارات الصينية، وبين القوى الفاعلة الضمنية كما حدث في تناول دولة الصين بمستثمريها وشركاتها القوى الفاعلة بنص A model of success in China-Africa cooperation، التي تسعى إلى العمل في الأراضي الإثيوبية لتحقيق المصلحة المشتركة.

كما جاء الشعب الصيني أيضًا كذلك بشكل صريح وإيجابي في بعض الموضوعات الصحفية مقترن بالحديث عن الشباب الإفريقي والقيادات الإفريقية الشبابية من أجل السعي نحو تحقيق التنمية، بينما جاءت القوى الفاعلة السلبية الضمنية في الإمبريالية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى زعزعة صورة الصين كمستثمر أجنبي في إفريقيا، لتحقيق مصالحها الفردية باستمرار السطو على ثروات القارة الإفريقية.

ولم يخلو الحديث عن القوى الفاعلة في النصوص الصحفية بموقع الجريدة الرسمي من ذكر الشركات الصينية الحكومية التي تقوم بتنفيذ العديد من المشروعات في المنطقة على رأسها المشروعات الزراعية وغيرها من مشروعات البنية التحتية. بالإضافة إلى ذكر الحكومة الإثيوبية كشخص رئيسي عند عرض طلبها للمساعدة من الصين حتى تتمكن من تنفيذ مشروع محطة مياه جيبا في إقليم تجراي لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

وفي المقابل لم يظهر أية من رجال الأعمال الصينيين كقوى فاعلة في نص صحفي عن التعاون المشترك بين الجانبين الإثيوبي والصيني إلا في موضوع Enhancing China, Ethiopia trade investment cooperation، وبالرغم من أنه يعمل تحت مظلة الحكومة الصينية، حيث الاقتصاد الاشتراكي الشيوعي الذي تسيطر فيه الدولة على القطاعات الاقتصادية بشكل كامل، إلا أن ترك المجال له كمنفذ رئيسي للمدينة الصناعية الإثيوبية في قلب العاصمة أديس أبابا والتي تم تناولها في الموضوع الصحفي السابق ذكره، يؤكد على دور ملاك هذه الشركات ورؤسائها، حتى بالرغم من سيطرة الحكومة عليها.

النتائج العامة:

- جاء الخطاب الصحفي الإثيوبي عند تناول النشاط الصيني الإفريقي غارقًا في المحلية، كما تناول العديد من التأويلات والتلميحات المباشرة وغير المباشرة بشأن جدوى الاستثمار في إثيوبيا، إضافة إلى ذلك، سيطر الحديث عن فرص الاستثمار الإثيوبي، وحجم الثروات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة الإثيوبية، والمنافع التي ستعود على المستثمر الأجنبي بصفة عامة، والصيني بصفة خاصة، جراء استثماره في الدولة الإثيوبية تحديدًا.
- أكد الخطاب الصحفي الإثيوبي على فكرة خلق التعاطف الشعبي مع الاستثمارات الصينية في المنطقة، من خلال التأكيد الدائم على إيجاد فرص عمل في المشروعات الصينية المختلفة التي يتم تنفيذها بالدولة، مما يخلق شعورًا إيجابيًا عن التواجد الصيني في الدول الإفريقية، بعيدًا عن مزاعم الغرب الخاصة بالاحتلال الصيني الجديد.
- دائمًا ما كان الحديث عن الدولة الإثيوبية يروج لفكرة النجاح والمنفعة المشتركة من هذا الاستثمار، مما يخلق شعورًا بالعزة لدى المواطن الإثيوبي عند مطالعته الموضوعات الخاصة بالتعاون المشترك، خاصَّة أن الحديث لم يقتصر فقط على الخير الذي يمكنه أن تجلبه الاستثمارات الصينية لإثيوبيا، ولكن ركز أيضًا على المنافع التي يمكن أن تحققها الصين من هذه الاستثمارات، لخلق أرضية مشتركة من المنافع لا يسبق فيها أحد، الآخر.
- نوه الموقع الرسمي الخاص بالجريدة على شبكة الإنترنت أيضًا عن الاستثمارات الصينية في الدول الإفريقية ككل، حتى يطمئن القارئ الإثيوبي المشكك في نوايا هذه الاستثمارات أو أهدافها، إذ يتم بذلك، التأكيد على صورة مساعدة الصين لدول القارة الإفريقية ككل، لتحقيق التنمية المحلية بها.
- لم تقتصر الاستثمارات الصينية على قطاعات البنية التحتية واستخدام التكنولوجيا الصينية في المشروعات، بل امتد النشاط الصيني، ليشمل قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة، والتي مثلت المحرك الرئيسي للمشاريع المشتركة بين الجانبين

الصيني الإثيوبي، والبنية التحتية الخاصة بالطاقة في الدولة، والتي جاءت تحت إشراف الدولة الصينية وخبرائها في هذا المجال.

- عند الحديث عن العلاقات البينية، سعت بعض التقارير الإخبارية إلى التأكيد على الجانب التاريخي لها، حيث أشارت إلى أن عدد السنوات الدبلوماسية التي جمعت بين الصين وإثيوبيا، قاربت على 50 عامًا من العلاقات المشتركة، كما ركزت على الحديث بشأن الحضارة التاريخية الاقتصادية للقوتين الصينية والإثيوبية، وذلك من أجل خلق نوع من الترابط الوجداني بين هذه الشراكات، بعيدًا عن فكرة الاستعمار، أو ما يسميه منافسوها حول العالم، بالاستحواذ الصيني الجديد على القارة الإفريقية.
- دومًا ما تم الترويج للصين واستثماراتها في المنطقة الإفريقية، بصوت أقرب إلى تحقيق الأمل والتفاعل الإيجابي، حيث كانت النبرة الخاصة في الموضوعات الصحفية محل التحليل، تشير إلى وصفها الرهان الرابح في الفترة القادمة، وأنها محرك أمني لا يمكن الاستهانة به، لذا لا بد من أن تفوز الدول الإفريقية بها، لتحقق التنمية المحلية.
- تناول الموقع الإخباري أيضًا بعض المشروعات المشتركة بين الصين وإثيوبيا، وغيرها من الدول مثل أستراليا، على سبيل المثال في قطاع الطاقة الكهرومائية وإنشاء السدود المولدة لها، من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطن الإثيوبي، للتأكيد على أن الصين لا تعمل في إفريقيا في إطار احتكارات منفردة، ولكنها تسعى إلى تحقيق التنمية للقارة الإفريقية، من خلال مشاريع هادفة وبناءة، الأمر الذي أسكت أي أصوات معادية للتواجد الصيني في إفريقيا.
- لأول مرة، جاء الحديث عن الصين كدولة جنوبية شريكة لدول القارة الإفريقية في جنوب الكرة الأرضية، بالتالي هي دولة نامية أيضًا، تسعى إلى تحقيق التطور والتنمية ذاتها، التي يعرقلها فيها دول الشمال المتعالي، المتطلع إلى تقويد العالم ككل، لتحقيق مصالحه الذاتية فقط، ما يعني أن السبيل نحو تنمية جنوب الكرة الأرضية لن يتحقق سوى بالتكاتف المشترك، الأمر الذي أثار تباعًا الشعور بالفخر لدى المواطن الإثيوبي الذي يعتز ببلاده بشكل كبير، وهو ما ركزت عليه جمهورية الصين الشعبية في حديثها عن المساواة في جنوب الكرة الأرضية.

- **موقع صحراء ميديا الموريتاني**

الدلالة الظاهرية:

سعى الموقع الإلكتروني الرسمي إلى التركيز على طبيعة التعاون والشراكة بين الجانبين مع الوصف الدائم للعلاقات البينية التي لم تقتصر على مشروعات البنية التحتية فقط بل امتدت لتشمل العلاقات الاستراتيجية والسياسية وهو ما ظهر جليًا في اختيار أسماء بعض المشروعات التي قامت الدولة الصينية بتنفيذها في موريتانيا مثل،

"طرق وجسر الصداقة": الاسم الخاص بالمشروع الذي تشيده الصين في موريتانيا، وأيضًا "تطوير العلاقات التاريخية المتميزة بين البلدين الصديقين"، بالإضافة إلى وصف المسئولين الصينين أنفسهم لطبيعة العلاقات، "وتعد الصين شريكًا مهمًا بالنسبة إلى موريتانيا"، حيث أتاح الموقع للمسئولين الصينيين فرصة الحديث عن طبيعة العلاقات وأهميتها على المستوى العام والخاص، "إن التوقيع اليوم على اتفاق التعاون الاقتصادي والتقني السنوي، يشكل إضافة جديدة في سجل التعاون الثنائي بين البلدين"، "شريك استراتيجي بالنسبة لموريتانيا".

هذا ولم يتوانى الموقع عن الإشارة إلى أن الاستثمار الصيني في القارة إنما يتم تحت اشراف ورقابة مباشرة ودقيقة من جانب الحكومة الموريتانية وهو ما تم الإشارة له بشكل واضح في أكثر من موضوع، "الشركة «تعمل في ظل رقابة دقيقة»"، "إدارة الشركة ستسلم للنواب كافة الوثائق التي تنظم عملها كأي مؤسسة تعمل في مجال إنتاج السمك"، "«أول زيارة من نوعها» للشركة من طرف فريق برلماني". ومن ناحية أخرى وفقًا للفترة الزمنية التي تناولها البحث والتي فرضت الحديث عن الدعم الصحي الذي تم تقديمه من أجل مكافحة فيرس كورونا كما جاء بشكل مباشر في: "هذا الدعم الصحي يؤكد متانة العلاقات بين البلدين"، "هذه المساعدة تأتي لدعم موريتانيا في جهود مكافحة الوباء، كما تترجم مستوى علاقات التعاون القائم بين البلدين"، "وسبق للصين أن قدمت خلال الأشهر الأخيرة، عدة شحنات من المستلزمات الطبية، على دفعات، لمساعدة السلطات الموريتانية".

وكذلك الحديث عن تأثير جائحة كورونا على العلاقات الصينية الإفريقية عامة والموريتانية بصفة خاصة من خلال العمل على إلغاء الديون المفروضة على بعض الدول الإفريقية كأداة مساعدة لهم في مواجهة الظروف الاقتصادية التي لحقت بالدول مثل، "تعتزم إلغاء ديون بعض الدول الإفريقية المعنية"، "قال الرئيس شي، إن الصين تتطلع إلى أن يلعب المجتمع الدولي، لا سيما الدول المتقدمة والمؤسسات المالية متعددة الأطراف، دورًا أكثر فاعلية في تخفيف أعباء الديون وتعليقها بالنسبة إلى إفريقيا".

ومن ناحية أخرى اهتم الموقع الإلكتروني بإبراز تأثيرات التعاون المشترك على الحياة الاجتماعية والاقتصادية الموريتانية من خلال: "هذا الاتفاق يأتي في وقت تعكف فيه الحكومة الموريتانية على صياغة برنامج يهدف إلى إحداث نقلة نوعية في كافة مناحي الحياة"، "إرساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا"، "وتم توزيع 6 أطنان و600 كيلوغرام من المواد الغذائية على شكل سلات لصالح الأسر الفقيرة بمناسبة شهر رمضان الكريم، مقدمة من طرف الشركات الصينية العاملة في موريتانيا والجالية الصينية". هذا بالإضافة إلى الإشارة الدائمة لفرص العمل المصاحبة للمشاريع الصينية المختلفة بالدولة، "خلق فرص عمل إضافية".

الدلالة الإيحائية التضمينية:

بدأ الموقع حديثه عن التعاون الصيني الموريتاني المشترك بخبر صغير، سعى الموقع الإخباري إلى نشره، وتحديدًا في مجال تشيد الطرق والجسور، ضمن المشروعات التي تجريها الصين في المنطقة، إلا أن الخبر لم يخلو من بعض الإشارات والتلميحات التي تثير بعض المعاني والمفاهيم في ذهن القارئ، كان من أهمها فكرة تسمية المشروع الذي تنفذه الصين وتدعمه، بمشروع "الصداقة والتعاون"، من أجل إعطاء دلالة نفسية على أن العلاقات بين الجانبين تصب في هذا الاتجاه، فالصين تقدم نفسها إلى الدول الإفريقية على أنها دولة شريكة، وليست مجرد دولة تقوم بتنفيذ مشروعات، بمعدات وتقنيات، لتأخذ في مقابلها المبلغ المالي المطلوب، ولكنها دولة تأخذ على عاتقها فكرة تنمية وتطوير القارة الإفريقية ودولها، وبالتالي فالتعاون بينهما يصب في هذا الاتجاه.

ومن ناحية أخرى، هناك الكثير من التعاون والشراكة بين الصين والعديد من الدول الإفريقية، وموريتانيا تحديدًا من الدول الإفريقية التي تربطها العديد من الشراكات مع دولة الصين في مجالات الاقتصاد والاستثمار المباشر، وكذلك في مجال تنفيذ مشروعات البنية التحتية، وهو ما ظهر بوضوح في فكرة توقيع اتفاقية للتعاون والشراكة بين الجانبين عام 2018، تقوم الصين بموجبها، بتنفيذ العديد من المشروعات في الدولة الموريتانية، أو تقوم بتمويل المشروعات الموريتانية بالمعدات والتكنولوجيا الصينية، أو تشرف على المشروعات التي تنفذها الحكومة الموريتانية من خلال الخبراء الصينيين، كنوع من الثقة في الكفاءات الصينية.

وبالرغم مما تقوم به الصين في الداخل الموريتاني إلا أن تأخر الصين عن تسليم هذا المشروع، تحديدًا، في الموعد المتفق عليه، بسبب جائحة كورونا وما تبعها من أزمات اقتصادية، دفع موريتانيا إلى طلب التسريع في تنفيذ المشروع وتسليمه وبالتالي فهي تحافظ على الصالح الداخلي للدولة ولا تخضع لأهواء الاقتصاد الصيني، الأقوى، لتنفيذ المشروعات المشتركة.

كما قام الموقع الإلكتروني بعرض البيان الذي أصدرته الصين عند تهنئة الرئيس الموريتاني الجديد، والذب جاء مفعمًا بالعديد من الرموز والإشارات، أهمها فكرة أن الصين تتطلع للتعاون مع هذا الرئيس، فاستخدام كلمة مثل "تتطلع"، وليس ترغب أو تريد، يؤكد على أن التعاون مع الرئيس الجديد إنما يمثل لها حلمًا تسعى إلى تحقيقه، وبالتالي فإنها تشعر القارئ الموريتاني بأهمية دولته وسلطته السياسية ورئيسه الجديد، ما ينم عن ذكاء شديد في التعاملات الصينية لكسب الثقة الشعبية بجانب ثقة القيادة السياسية بها. بالإضافة إلى استخدام مصطلح تطور العلاقات مع موريتانيا، أي أنها تصعد بها إلى المستويات المختلفة، يعني أنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي والاستثماري ذو المنفعة المادية فقط، ولكنها تصل أحيانًا إلى الجانب السياسي، وهو ما

تم الإشارة إليه بشكل صريح عند التأكيد على الثقة السياسية المتبادلة بينهما، الأمر الذي يدعو إلى إثارة التساؤل بشأن طبيعة العلاقات السياسية التي قد تربط بين الجانب الموريتاني والجانب الصيني، خاصَّة أن الشراكات الصينية الإفريقية دائمًا ما تصب في اتجاه المصالح الاقتصادية والتجارية بعيدًا عن الجانب السياسي.

وقد سعى البيان الصيني أيضًا إلى خلق نوعًا من الحميمية في العلاقة التي تتسم بالطابع الجاف إذا ما تم النظر إليها بشكل صريح، حيث أن العلاقات الاقتصادية والاستثمارية تتسم دائمًا بالجمود والحدة، ولا تربطها سوى الجوانب النفعية، وهو ما سعت الصين إلى تغييره، من خلال التأكيد على علاقات الصداقة التقليدية بين البلدين، كما أن استخدام كلمات مثل "التقليدية" أو "المعتادة"، هو تأكيد على أن هذه الصداقة لا تخرج عن الجانب المألوف أو غير المعروف، ولكنها علاقات متوازنة ومتعارف عليها في صميم التعاون المشترك.

في خبر أخر تناول تسليم الصين لشحنة من المعدات الطبية لدولة موريتانيا لمواجهة جائحة كورونا جاءت كلمة "متانة" مصاحبة للعلاقات بين الجانبين، لتعطي الإيحاء بالقوة والصلابة وعدم تأثرها بأية ظروف، خاصَّة ما صاحب جائحة كورونا من تأثيرات اقتصادية وخيمة دفع الصين بعدم الوفاء بالتزاماتها نحو المشروعات المشتركة في موريتانيا. هذا وقد قامت الصين بتقديم نفسها كشريك جنوبي في الكرة الأرضية، تعاني من نفس المصاعب وتواجه نفس التحديات الخاصة بالدول الإفريقية، عند ذكر "المعونات" الطبية التي قامت بإعطائها إلى موريتانيا.

وقد تناول الموقع الإلكتروني الرسمي عند وصفه للعلاقات الاقتصادية البينية العديد من الأخبار التي لم تخلو من الإشارات والرموز لإظهار طبيعة العلاقات بين الجانبين الصيني والموريتاني، أولًا فكرة أن هناك "اتفاق سنوي" يتم توقيعه بين الجانبين من أجل تنفيذ عدد من الاتفاقيات والتعاونيات الاقتصادية المشتركة، تعني أن العلاقة الاقتصادية بين الجانبين علاقة ممتدة ولا تنقطع، وكذلك هي علاقة ممنهجة يتم النظر إليها كل عام، لتقييمها وجدولة النواتج الخاصة بها، وبالتالي فهناك خطة واضحة من الجانبين يتم تنفيذها، لتحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة.

فكرة ذكر كلمة "إضافة جديدة" عند وصف التعاون المشترك، القديم أصلًا، تؤكد على أن الاتفاقيات السنوية تتضمن بنود فنية وعملية جديدة كل عام، خاصَّة مع الإشارة إلى أن التعاون المشترك بين يأتي ضمن خطة تغيير شاملة، تسعى السلطات الموريتانية إلى تنفيذها في كل مناحي الحياة، وهنا يظهر الربط بين الحياة السياسية والاجتماعية والمعيشية وتنفيذ المشروعات الاقتصادية بالدولة، وبالتالي فإن الشراكة الصينية الموريتانية لها تأثير واضح ومباشر على الحياة الخاصة بالمواطن الموريتاني بل وعلى سلطته السياسية. خاصَّة مع استخدام كلمة "الشركاء في التنمية" عند الحديث عن الدولة الصينية، للإيحاء بمدى فاعلية التعاون المشترك بين الجانبين.

فكرة الدعوة إلى قمة استثنائية صينية إفريقية في ظل جائحة كورونا، يهدف بالأساس إلى الاتفاق على شكل التعاون والشراكة الاقتصادية بين الجانبين في ظل الأوضاع الجديدة التي طرأت على العالم ككل، والتي كان لها تأثير مباشر على العجلة الاقتصادية في كل دول العالم، وفي مقدمتها الصين، باعتبارها الدولة التي خرج منها هذا الوباء، وعلى إفريقيا بشكل مباشر، نتيجة وجود العديد من المشروعات الاقتصادية المشتركة بين الجانبين، وما صاحبها من طرح لإلغاء ديون الدول الإفريقية باعتبارها الدول الأكثر تأثرًا من الناحية الاقتصادي، أمر يؤكد على إحساس الصين بمعاناة الدول الإفريقية بشكل كبير، مما يثبت فكرة العضو المشترك في جنوب الكرة الأرضية بعيدًا عن النظرة الاستعلائية الغربية عند التعامل مع الدول الإفريقية، حتى مع وجود منفعة متبادلة بين الجانبين.

كما أن تأكيد الرئيس الصيني شي جين بينغ، على ضرورة أن يقوم "المجتمع الدولي ككل"، بلعب دور أكثر فاعلية في تخفيف الأعباء عن كاهل الدول الإفريقية في ظل جائحة كورونا، يفيد بأنه يرى أن المجتمع الدولي لا يفي بالتزاماته كاملة تجاه القارة الإفريقية، ولابد من تفعيل دوره، حتى يقوم بواجبه الذي طالما نادى به، لتنمية الدول الأكثر فقرًا، خاصًة أن أغلب المجتمع الدولي يحصل على المواد الخام من الدول الإفريقية، ويعيد تصنيعها، ثم بيعها لهم، بعشرات الأضعاف، ما يعني أنه يحقق منفعة مزدوجة من خلال تعاونه مع هذه الدول.

أما عن فكرة إعطاء "الأولوية" للدول الإفريقية، في حالة التوصل إلى مصل فيروس كورونا، إنما هو سلاح ذو اتجاهين، حيث يبدو في ظاهره، المنفعة لهذه الدول في مواجهتها الوباء الغامض، لكن في باطنه، قد يكون استخدامه في القارة الإفريقية، مجرد أداة لتجريبه، واختبار مدى فاعليته على الدول الأكثر فقرًا، والتي لا تمتلك من التقنيات والتكنولوجيا، ما يساعدها على تقييم فاعليته، وتأثيراته على مواطنيها.

هذا وقد كان الموقع الإلكتروني على دراية كاملة بما يؤثر في عقل ووجدان المواطن الموريتاني وسعى إلى تقديم الموضوعات الخاصة بخلق قدر من الترابط الشعبي بينه وبين دولة الصين التي انتهزت هذه الفرصة للتأكيد على الترابط الشعبي، فإن كان المضمون يحمل الطابع الاقتصادي، إلا أن الموقع سعى إلى توطيد الدعائم الشعبية من خلال عرض المساعدات التي تم تقديمها من جانب السفارة والجالية الصينية بالدولة والعبارات الموضوعة عليها "إهداء من الشعب الصيني الصديق"، يؤكد على كيفية استغلال الجوانب النفسية الاجتماعية، لتحقيق المصالح المشتركة التي يلعب فيها الاقتصاد الفاعل الأكبر. خاصًة وأن هذه المساعدات تأتي بالتعاون مع الحزب الموريتاني الحاكم، وبالتالي فهي نوع من أنواع الشراكة السياسية المغلفة بالطابع الاجتماعي الاقتصادي، باستخدام الوتر النفسي المؤيد للتواجد الصيني في الدولة، ولإسكات الأصوات المعارضة لهذا التواجد، أو المشككة في النوايا الصينية من الخارج أو الداخل، مع العمل على اختيار التوقيت المناسب لهذا العمل، في شهر رمضان المبارك، مما يزيد من النزعة العاطفية المتقبلة له.

كما حافظ الموقع كذلك على طابعه الرسمي الصريح الخاص بالدعاية للدولة الموريتانية عند تناوله فكرة زيارة النواب البرلمانيون، إحدى الشركات الخاصة بإنتاج الأسماك في موريتانيا، والتي تعد من أشهر الصناعات التي تتميز بها الدولة الموريتانية، والتي تقوم إحدى الشركات الصينية الحكومية بالإشراف عليها لـ25 عامًا، بموجب اتفاق مع السلطات الموريتانية، وتعمل في المياه الإقليمية الموريتانية ويتم التشكيك في عملها من قبل المعارضة، ليوحي بمدى جدوى أداء البرلمان في تنفيذه للأدوار المنوطة إليه، في إطار المحافظة على حقوق الشعب، وتقييم عمل الحكومة، خاصة إذا ما تم النظر في ظروف عمل هذه الشركة وما أثير حلوها من جدال.

كما أن تأكيد (مستشار المدير العام للشركة)، أبو بكر الصديق، وهو موريتاني الأصل، على أن البرلمانيون قاموا بإجراء جولة عامة في الشركة ومبانيها، وتفقدوا الملفات الخاصة بشركاتها مع الحكومة الموريتانية، بالإضافة إلى مدى التزامهم بالشروط التي تم الاتفاق عليها، وتوقيعها مع السلطات الموريتانية، خاصة فيما يتعلق بالجوانب البيئية، ليوحي بأن أي نشاط أجنبي يحدث في موريتانيا، يتم وفقًا لشروط السلطات الموريتانية، ويتم تحديد بنوده وقواعده، بالتالي فالحكومة على علم كامل به، ولا يحدث أي مخالفات أو استثناءات، ليظهر للقارئ الموريتاني حجم السيطرة الحكومية على الاستثمار الأجنبي بالدولة.

القوى الفاعلة:

جاءت القوى الفاعلة في النص الصحفية الموريتانية صريحة، متوازنة، وحيادية، تمثلت في كل من الحكومة الموريتانية التي تدعو الدولة الصينية القائمة على تنفيذ المشروعات المشتركة من أجل تسريع وتيرة العمل به، نتيجة تأثرها بجائحة كورونا، مثل مشروع جسر الصداقة والتعاون بالعاصمة الموريتانية نواكشوط.

هذا بالإضافة إلى كل من الحكومة الصينية التي قامت بإصدار بيان التهنئة للرئيس الموريتاني الجديد، ولم تخلو النصوص الصحفية كذلك من القوى الفاعلة الضمنية كما جاء شخص الرئيس الموريتاني الجديد، ولد الغزواني. وبالطبع لم تخلو النصوص الصحفية من المؤسسات والهيئات الموريتانية المحرك الرئيسي للكثير من المشروعات المشتركة مثل وزارة الصحة الموريتانية، إذ تسلمت المعدات الطبية من الصين، للمساعدة في التصدي لجائحة كورونا وتأثيراتها على الصعيد الطبي والاقتصادي والاجتماعي بالدولة. وكذلك وزارة الاقتصاد والصناعة الموريتانية عند ذكر توقيع اتفاق التعاون الاقتصادي والتقني السنوي مع الصين. وقد كان الوزراء هم الممثلين لهذه الهيئات وإن كان ذكرهم في المضمون الصحفي لم يتناول سوى الأسماء فقط مثل الوزير الشيخ الكبير مولاي الطاهر وزير الصناعة ومحمد نزيرو وزير الصحة.

هذا وقد تم الإشارة إلى السفير الصيني، جانغ جيان كو، في العديد من الموضوعات الصحفية كممثل لجمهورية الصين الشعبية خاصةً في توقيع الاتفاقيات المشتركة بين الجانبين. بالإضافة إلى شخص الرئيس الصيني شي جين بينغ، عند

استعراض الكلمة الرئيسية في القمة الاستثنائية الصينية الإفريقية، والتي جاءت في خبر "الصين تعفي بعض الدول الأفريقية من سداد قروض"، وكان دوره رئيسي صريح إيجابي يدعو من خلاله المجتمعات الدولية إلى النظر بعين الرحمة إلى الدول الإفريقية، صاحبة الاقتصاد الأكثر تأثرًا من هذه الجائحة، بينما جاء المجتمع الدولي في دور القوى الفاعلة الصريحة أيضًا ولكن السلبية، كما وصفها الرئيس، التي لا تقوم بدورها تجاه تنمية الدول الإفريقية كما تزعم دائمًا، وفقًا للمبادرات الثنائية المشتركة والمؤتمرات المختلفة، في حين جاءت القارة الإفريقية ممثلة في مسئوليها الذين قاموا بحضور هذه القمة، عبر تقنية الفيديو كونفرس، تطبيقًا للإجراءات الاحترازية في ظل الأوضاع الجديدة التي غيرت شكل العالم ككل عقب جائحة كورونا، في دور القوى المفعول بها، التي يتم بحث أوضاعها، ومحاولة تخفيف العبء عن كاهلها، خاصًة أنها دول فقيرة، بالرغم من حجم الثروات الطبيعية التي تمتلكها.

هذا ولم يخلو الموقع الرسمي لصحراء ميديا من الإشارة إلى الجالية الصينية لدى موريتانيا والشعب الصيني كقوى فاعلة ضمنية إيجابية، عند تناول مساهمتها غير المباشرة في توفير المساعدات الغذائية، كإهداء للأسر الأكثر احتياجًا في شهر رمضان المبارك، وهو ما يمثل دعاية صريحة للصين ولشعبها.

النتائج العامة:

- ظهرت الصين بوضوح عند حديث الخطاب الصحفي الموريتاني عن الاستثمارات الاجنبية، كما تناول المشروعات والاستثمارات الصينية في موريتانيا، خاصًة أن موريتانيا تعد من أكثر الدول الإفريقية الغربية التي تمتلك علاقة قوية مع جمهورية الصين الشعبية، فالعلاقة بينهما بالغة الارتفاع، وفقًا للدراسات الخاصة بالأمم المتحدة عن العلاقات الصينية الإفريقية.
- أكد الموقع الإلكتروني الموريتاني على النظرة الخاصة بالتحالف الاستراتيجي التي جمعت بين الدولتين، حيث أن موريتانيا لم تكن تنظر إلى الصين على أنها مجرد دولة ذات تعاون اقتصادي مشترك، أو أنها تسعى فقط إلى تنفيذ المشروعات الاستثمارية معها من أجل تنمية القارة، أو حتى أن الأسواق الموريتانية أداة لتصريف البضائع الصينية، ولكنها نظرت إليها على أنها دولة حليفة لها على المستوى الاستراتيجي من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو ما يخلق تباعًا من موريتانيا ظهير قوي للصين في غرب القارة الإفريقية.
- لعب الموقع الإلكتروني على الحس العاطفي الديني، الذي يؤثر بشكل مباشر على القارئ الإفريقي عند الحديث عن الجالية الصينية في موريتانيا، والتي قامت بتوزيع سلات غذائية، كنوع من النشاط الاقتصادي الاجتماعي للأسر الأكثر احتياجًا في شهر رمضان المبارك، مما يعطي إحساسًا مزدوجًا بالتقبل الشعبي للتواجد الصيني في الدولة، في الوقت الذي صاحب الرفض الشعبي العالمي لها، عقب جائحة

كورونا، وهنا ظهرت الحنكة الصينية لتغيير الصورة النمطية عنها في وقت حرج يمكن أن يؤثر على مصالحها في العالم ككل.

- بالرغم من تناول الموقع الاخباري بعض الأخبار الخاصة بمطالبات الحكومة الموريتانية، تسريع وتيرة العمل في بعض المشروعات الصينية، خوفًا من عدم الوفاء بالتزاماتها عقب جائحة كورونا، كانت جمهورية الصين تتصرف بذكاء، حيث سعت إلى التأكيد على مدى التزامها بكلمتها أمام الحكومة الموريتانية، من أجل الحفاظ على صورتها كشريك اقتصادي واستثماري لا يستهان به، عن طريق إعلانها زيادة الدعم المالي الذي تقدمه لتسريع تنفيذ هذه المشاريع، بالإضافة إلى فكرة التأكيد على إعطاء العاملين مستحقاتهم كافة، بالرغم من تغيير بيئة العمل، إثر أزمة كورونا.
- التأكيدات التاريخية على العلاقات البينية، الأمر الذي دائمًا ما جاء في الأخبار الموريتانية عن النشاط الاقتصادي الصيني على لسان المسئولين الصينيين، ما يؤكد على محو الفكرة الغربية الخاصة بالغزو الصيني الجديد للقارة الإفريقية، وأن هذه الاتهامات، إنما يرددها الحاقدون على تنمية القارة الإفريقية، الذين يخشون على مصالحهم على حساب تنمية القارة وتطويرها.
- فكرة الحديث عن فرص العمل المصاحبة للاستثمارات والمشروعات الصينية في المنطقة، تهدف في الأساس إلى التأكيد على أهمية التواجد الصيني في المنطقة، من أجل تحسين الحياة الاجتماعية الخاصة بالشعوب، وأن هذه الاستثمارات هي أداة جلب الخير، التي سيعود أثرها على المواطن الإفريقي بشكل مباشر، وبالتالي تتمكن الصين من توطيد تواجدها في المنطقة شعبيًا، بالتوازي مع المستوى الرسمي.
- فكرة النظر إلى إسقاط الديون التي تم إطلاقها من جانب الرئيس الصيني في أثناء القمة الاستثنائية الصينية الإفريقية لبحث تداعيات جائحة كورونا على دول جنوب الكرة الأرضية، يؤكد حجم المسئولية التي تستشعرها الصين تجاه دول المنطقة، ما يظهر خاصة عند مناداة الرئيس الصيني -رئيس القمة- المجتمع الدولي لتفعيل دوره في هذه الجائحة، بضرورة النظر بعين الرأفة إلى الدول الأقل نموًا والأكثر احتياجًا، حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية في ظل هذه الأزمة غير المسبوقة.
- غلبة الطابع الإخباري، والذي تناول بالأساس، الرسائل أو التصريحات الخاصة بالمسئولين الصينيين عن العلاقات الثنائية، ما أفسح المجال الواسع لعرض وجهة النظر الصينية كاملة دون التدخل من الجانب الموريتاني، الأمر الذي كان له أبلغ الأثر على الرؤية الإيجابية للعلاقات البينية الصينية الموريتانية.
- غلبة القوى الفاعلة الرسمية، تحديدًا الصين كدولة، بما تضمه من مؤسسات وشركات ورجال أعمال، ما كان له تأثير كبير في عرض وجهات النظر الرسمية من الجانبين، بما يتفق مع المصالح المشتركة بينهما.

- **جريدة الشعب الصينية**

الدلالة الظاهرية:

قدم الموقع الإلكتروني للجريدة الأخبار الخاصة بالتعاون الصيني الإفريقي وفق تحركات محسوبة ومدروسة ومنظمة وسبق الإعداد لها من جانب القائمين عليه وقد ظهر ذلك في اختيار الموضوعات التي تتحدث عن الأنشطة الصينية في إفريقيا بالإضافة إلى التعاونيات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية بل وحتى توحد الرؤية السياسية تجاه العديد من القضايا بين الجانبين.

وقد ظهر حجم التقييد الذي تم طرح الأخبار الخاصة بالتعاون الصيني الإفريقي في إطاره فقد برز التوجه الشيوعي المسيطر على أركان الدولة الصينية في طرحها للتعاون المشترك، والعمل على تغيير المضامين التي تناولت هذا التعاون وفقًا للغة التي يتم تقديم الخبر بها في موقع الجريدة الذي ضم 7 لغات من بينها العربية والانجليزية والفرنسية ليظهر الاختلاف بين المضمون المقدم باللغة العربية ونظيره الفرنسي والإنجليزي.

وقد اهتم الموقع الرسمي الخاص بجريدة الشعب الصينية الرسمية بتقديم الصورة المُضيئة للتعاون المشترك بين الجانبين والذي كانت تولي له الصين أهمية كبيرة برزت في الحديث عن التعاونيات المشتركة وعدد المشاركين فيها، "افتتح المعرض الاقتصادي والتجاري الصيني-الإفريقي الأول"، "اجتذب هذا الحدث، الذي ينعقد لثلاثة أيام، أكثر من 10 آلاف من الضيوف والتجار". هذا بالإضافة إلى التأكيد على الآليات والخطط الخاصة بالتعاون بين الجانبين والذي يسير وفق خطة معدة سلفًا لتحقيق الأهداف المرجوة منها، "تبادل الخبراء وجهات النظر، من أجل توثيق التبادلات الثنائية" بالإضافة إلى الحديث عن فرص العمل التي يتم خلقها من جراء التعاون بين الجانبين، "سيتم خلق أكثر من 100 مليون فرصة عمل جديدة في قطاع الطاقة والصناعات ذات الصلة في القارة الإفريقية". بالإضافة إلى الحديث عن تحسن ظروف المعيشة في البلدان الإفريقية بعد تنفيذ الصين للعديد من المشروعات المشتركة، مثال "لم نعد نعاني من الجوع"، وأيضًا "ممتنون جدًا للصينيين"، وهي الكلمات التي جاءت على لسان أحد المزارعين في مدغشقر عند الحديث عن سلالات الأرز الصيني الهجين الذي تم زراعتها في بلاده.

ومن ناحية أخرى سعت الصين إلى إيجاد أرضية مشتركة تمكنها من التقرب إلى الدول الإفريقية بشكل إيجابي ومقبول بعيدًا عن الأقاويل والتلميحات التي يرددها المعارضون في الداخل أو الخارج عن التأثيرات السلبية لوجود الصين في المنطقة "طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ، اقتراحًا من 3 نقاط، بشأن بناء مجتمع أوثق ذي مستقبل مشترك بين الصين والدول الإفريقية"، "ما حدث حول العالم، بشكل خاص في الدول النامية، مثل الصين والدول الإفريقية، يقودنا إلى حقيقة أنه دون تنمية، لا مجال

للحديث عن حقوق الإنسان". وقد انتهزت الصين فرصة الاجتماعات الدولية من أجل تحقيق التقارب المشترك مع الدول الإفريقية باللقاءات المتكررة مع قادة وأركان هذه الدول خاصَّة وأن التعاون بين الصين والدول الإفريقية يتم على نطاق رسمي حكومي بين الجانبين، "جاء ذلك في اجتماع لقادة الصين-إفريقيا يرأسه "شي"، على هامش قمة مجموعة العشرين المنعقدة في مدينة أوساكا اليابانية"، "حضر الاجتماع أيضًا، رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا، الرئيس المشارك السابق لمنتدى التعاون الصيني-الإفريقي (فوكاك)، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، والرئيس السنغالي ماكي سال، الرئيس المشارك الحالي لمنتدى التعاون الصيني- الإفريقي، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش".

وقد سعى الموقع أيضًا إلى ترك المجال للقادة الأفارقة للحديث عن التعاون المشترك بين الجانبين من لزيادة الثقة في التعاون الاقتصادي المشترك بين الجانبين ولتحقيق مزيد من التأثيرات في القارئ الإفريقي من خلال "الرئيس الغاني السابق: العلاقة الاقتصادية الصينية-الإفريقية مفيدة وشديدة الأهمية للقارة" وكذلك "علاقة الصين الاقتصادية مع أفريقيا، لها فائدتها وأهميتها الكبيرة لتحقيق التنمية في القارة السمراء"، "الدعم الذي تقدمه الصين إلى إفريقيا، فريد من نوعه". لينتقل الحديث عن الرؤى المشتركة بين الجانبين وأهميتها في دعم القارة الإفريقية "لدينا نفس الرؤية العالمية حيال الكثير من الأمور" كما جاء على لسان الرئيس الغاني السابق ماهاما.

هذا وقد أظهر الموقع الآليات التي اتبعتها الصين من أجل تعزيز التعاون بين الجانبين مثل الحديث عن خط الشحن الجوي المشترك بين مدينة تشونغتشينغ الصينية وأديس أبابا الإثيوبية "يسهم الخط الجوي الجديد في تعزيز التبادلات الاقتصادية بين تشونغتشينغ والأسواق الناشئة في إفريقيا"، بالإضافة إلى الحديث عن تطوير الخبراء الصينيون لبعض أنواع السلالات الزراعية الصينية لتتماشى مع طبيعة الأراضي الإفريقية، "لقد أدركنا أن النسخ الأعمى للنموذج الصيني غير مفيد، فمن الضروري الابتكار المستمر في تقنياتنا، لتتلاءم مع الوضع المحلي في إفريقيا".

الدلالة الإيحائية التضمينية:

تناول موقع جريدة الشعب الصينية الرسمية الأحداث المشتركة بين كل من الصين وإفريقيا، في إطار التعاون الاقتصادي والتجاري القائم بالفعل بينهما، والذي يسعى فيه الجانبين إلى العمل على تحقيق تنميتهما المحلية، كل على طريقته، ولكن عند تحليل المضامين الخاصة بهذا الطرح من الناحية السيميوتأويلية، يتضح أنه ما تحمله إشارات ودلالات بارزة، أهمها فكرة وأولوية واهتمام السلطات الصينية للأحداث الخاصة بالمعارض المشتركة بين الجانبين الإفريقي والصيني وكذلك التعاونيات الاقتصادية والتجارية بينهما مع العمل على تضخيم تناول هذه الأحداث بشكل بارز وملفت للنظر، فعلى سبيل المثال المعرض الاقتصادي والتجاري الصيني-الإفريقي في

العاصمة بكين جاء على مساحة أكثر من 40 ألف متر مربع، بالإضافة إلى عدد المشاركين فيه من جانب كل من الصين والدول الإفريقية، حيث بلغ العدد إلى ما يقرب من 10 آلاف من الضيوف والتجار، بالتالي فإن الصين ترى في التعاون المشترك بينها وبين الدول الإفريقية، فرصة كبيرة تستحق الاحتفاء بها، والسعي نحو تحقيق مزيد من الفائدة من خلالها.

بالإضافة إلى فكرة قيام ندوات ومقابلات بين الخبراء المشتركين في التعاونيات الاقتصادية يدل على مدى حنكة الصينيين وذكائهم، الذين يفسحون المجال أمام خبراء الدول الإفريقية للتعريف بقاراتهم بشكل أكثر عمقًا، بهدف كشف أي لبس أو أي غموض يعرقل الاستثمار الصيني بها من ناحية، ومن ناحية أخرى يعطي شعورًا بقدر من المساواة بين دول القارة الإفريقية والصين، الزملاء المشتركين في جنوب القارة الأرضية، الأمر الذي يمنح انطباعًا أيضًا بأن لا أحد يعلو على الآخر، ولكنهما يسيران في الاتجاه ذاته، بينما تسبق الصين، إفريقيا، بخطوة واحدة فقط، بالتالي هي تبتعد عن نظرة الاستعلاء الغربية، التي تتعامل بها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية مع هذه الدول.

وتسعى الصين دائمًا إلى البحث عن نقاط مشتركة لتدعيم التعاون بين الجانبين، وتقدمه على هيئة مقترح استشاري، يبدو غير إلزامي، لكنه في باطنه، يحمل العكس، مع التأكيد على المستقبل المشترك بين الجانبين، أي أنه ليس مجرد حديث عن علاقات ثنائية ذات منفعة متبادلة، كما كان يتردد دائمًا في الخطاب الصحفي الإفريقي، ولكنه مستقبل يتشارك فيه الجانبين. مع العمل على اختيار التوقيتات الخاصة بالاجتماعات المشتركة بعناية، فالصين من الدول التي لا تترك مناسبة دولية أو محلية يكون فيها الجانب الإفريقي بارزًا أو تسعى إلى اقحامه، من أجل الوصول إلى أهدافها، كما حدث على هامش قمة مجموعة العشرين. خاصةً وأنها لا تتوانى كدولة عن إعطاء الرسائل المباشرة وغير المباشرة للإمبريالية الغرب-أمريكية، مضمونها أن التعاون بين الجانبين مستمرًا رغم أنف الجميع، وأن الصين وإفريقيا يسعيان إلى تحقيق المستقبل المشترك، بعيدًا عن التدخلات الخارجية التي تريد أن تحجم دورها في العالم.

هذا وقد أفسح الموقع الجانب للقادة والمسئولين الأفارقة لطرح وجهة نظرهم بشكل أعمق واوسع يوضح التعاون بين الجانبين لمزيد من التأثيرات النفسية في القارئ الإفريقي الذي يمكنه أن يطالع الموقع على شبكة الإنترنت بلغته الأم ليرى وجهة نظر مسئوليه في العلاقات البينية مثل الحوار الذي تم إجراؤه مع الرئيس الغاني السابق جون ماهاما، حيث أكد على أن هذه العلاقة تضمن فائدة كبيرة للقارة السمراء، تحديدًا في مجال التنمية، ما يدل على حجم الثقة التي يوليها هؤلاء القادة في الاستثمار والدعم الصيني لقارتهم، خاصة عند تحديد مجال البنية التحتية، وهو الأساس في أي دولة. هذا ولم يخلو الحوار من استخدام العديد من الكلمات ذو الدلالات النفسية فمثلًا استخدام وصف "شريك عظيم" في الحديث عن دولة الصين، يوحي بحجم الامتنان الذي يشعر

به الأفارقة تجاه العلاقات البينية، خاصة عند وصف الدعم الذي تقدمه الصين بأنه "دعم فريد من نوعه"، أي لا يوجد له مثيل، كما تم ذكر الأموال الصينية التي يتم تقديمها من أجل تنفيذ مشروعات التنمية المحلية الإفريقية والتأكيد على استبدال الأموال الغربية بالصينية.

هذا وقد حمل الموقع كذلك على لسان المسئولين الأفارقة فكرة الرؤى العالمية المشتركة حيال الكثير من الأمور، وهي التي تشير إلى النواحي السياسية بشكل كبير، ليتحول الدعم الاقتصادي إلى ظهير سياسي قوي، يقف في وجه الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما سعى الموقع إلى الإشارة له بصورة متوارية في مضامينه. خاصَّة مع تزامن فكرة الريادة العالمية الذي تسعى إلى تحقيقه والحصول عليه.

فالصين ترى بامتلاكها للأدوات التكنولوجية الحديثة وبامتلاك إفريقيا للموارد الطبيعية ما يمكنها من عمل تكتل صيني-إفريقي، يحقق مصالح اقتصادية واجتماعية مشتركة. وقد سعت إلى تدعيم هذه الفكرة ليس على المستوى الاقتصادي فحسب بل امتد ليشمل الربط الخاص بالتنمية وحقوق الإنسان لخلق تحالفات اقتصادية متبوعة بتحالفات سياسية. وهنا يجب الانتباه إلى طبيعة الدولة الصينية ذات الميراث السياسي الشيوعي، الذي يبرز فيه عامل تقييد الحريات الخاصة بالأفراد، والذي يسير فيه المواطن وفقًا للسيناريو المرسوم مسبقًا من جانب الدولة، وأن معظم الدول الإفريقية يظهر جليًا بها فساد سلطاتها السياسية، والبحث عن مصالحها على حساب المواطن، وبالتالي فإن أية تكتلات سياسية بينهما لن يتحقق فيها حقوق الإنسان.

إلا أن التعاون المشترك حول هذا الطرح الذي يعد في الأساس طرحًا غربيًا صريحًا، يؤكد حجم التغيير النوعي الذي أصبح واقعًا يفرض نفسه على العلاقات الدولية، وهو ما أُجبرت الصين على الانخراط فيه ولكن بشروطها، للحفاظ على دورها كلاعب أمني عالمي، لذا سعت إلى البحث عن الدول الإفريقية التي تمثل كتلة تصويتية كثيرة العدد، حتى وإن كانت غير فعالة، ومشابه لها في تقويد حقوقها للمواطن بالدولة حتى لا تُجبر الصين على تناول الطرح الغربي للفكرة.

وظهر جليًا من خلال المضمون الخاص بالموقع الرسمي لجريدة الشعب حجم الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية حتى أنها سعت إلى تسهيل نقل بضائعها إلى القارة الإفريقية من خلال خطوط الطيران المباشرة بين تشونغتشينغ الصينية وأديس أبابا الإثيوبية خاصَّة إذا ما نظرنا إلى كفاءة المنتج الصيني القليلة التي لا يتم النظر إليها في هذه الأسواق، وسعره الزهيد بالمقارنة لأسعار المنتجات الأوروبية، ما يساهم في إغراق السوق الإفريقية بهذه المنتجات، وهو ما يؤثر بشكل أو بأخر على المنتج المحلي بداخل دول القارة.

ومن ناحية أخرى، فكرة اختيار إثيوبيا، تحديدًا العاصمة أديس أبابا، لتنفيذ هذا الخط الجوي، يحمل في طياته دلالة واضحة، حيث أنه بالرغم من أنها لا تقع في قلب

القارة الإفريقية، كما أنها ليست ضمن أكثر الدول ازدهارًا اقتصاديًا في إفريقيا، إلا أن اختيارها، يدل على النظرة التي ترى بها الصين، إثيوبيا، في ظل مشاركتها في العديد من المشاريع الخاصة بالبنية التحتية ومجالات الطاقة ومياه النيل، إضافة إلى سد النهضة الذي ما يزال يثير الحديث بشأنه الجدل. وبالتالي تعد تلك الخطوة دعمًا للوجود الصيني في إثيوبيا، الدولة التي ربما تكون الورقة الإفريقية الرابحة في الفترة القادمة.

ولتأكيد الصين على أهمية تواجدها في المنطقة لم تكتفي بحديث الساسة الذي قد لا يرجى قبول من جانب القوى المعارضة بل سعت إلى الاستعانة بالمواطن الإفريقي نفسه من أجل التأكيد على حجم القبول الشعبي لها، حيث جاء في أحد التقارير الإخبارية عن السلالات الجديدة الخاصة بالأرز الصيني، والتي استُحدث زراعتها في مدغشقر. أهمية وفائدة هذه السلالات على لسان واحد مع المزارعين المدغشرقين، موضحًا حجم نجاح التجربة الزراعية وتغييرها للظروف الاقتصادية، وبالتبعية الاجتماعية لهم.

ولم يتوانى التقرير عن استخدام بعض الكلمات ذات الدلالات النفسية الواضحة مثل كلمة المزارع: "لم نعد نشعر بالجوع"، لتؤكد أن هذه السلالات جلبت الخير للمنطقة التي عانت من الفقر والجوع لفترات طويلة. وحتى عند عرض الرؤية الصينية والتي كانت حاضرة في كل الموضوعات حتى وإن كان من خلال تعليقات الخبراء والأكاديميين الصينيين على أراء الساسة الأفارقة أو المواطن الإفريقي لم يصاحب هذه التعليقات حديث فعلي عن جدوى التعاون المشترك أو كيفية التطوير الذي اتبعته دولة الصين في محاولتها لتنمية القارة الإفريقية باعتباره سر لا يمكن البوح به خوفًا من دحض فكرة اعتماد إفريقيا على دولة الصين كأداة للتنمية.

القوى الفاعلة:

جاءت القوى الفاعلة الخاصة بموقع جريدة الشعب الصينية متمثلة في اللجان المنظمة للقاءات الثناية المشتركة بين الدولة والدول الإفريقية الأخرى، بالإضافة إلى المستثمرين من مختلف الجنسيات الذين جاءوا للمشاركة في فاعليات هذه التعاونيات، ومثلوا ما يقرب من 53 دولة إفريقية، وكذلك عدد من رجال الأعمال من الشركات متعددة الجنسيات، كما حضر ممثلون من المنظمات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى الخبراء الصناعيين الذين شاركوا من مختلف الدول، وبالتحديد من الدول الإفريقية، لبحث سبل التعاون المشترك بين الجانبين على أساس علمي.

وبالطبع لم يخلو الموقع الرسمي للجريدة من الإشارة إلى الرئيس الصيني شي جين بينغ بشكل صريح وواضح وايجابي والذي كان يترأس الاجتماعات المشتركة بين الجانبين، بالإضافة إلى بعض رؤساء الدول الإفريقية مثل رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والرئيس السنغالي ماكي سال الرئيس، كما جاء في موضوع " الرئيس الصيني يطرح اقتراحًا من 3 نقاط لتطوير

العلاقات الصينية-الإفريقية". وكذلك الرئيس الغاني السابق جون ماهاما الذي تم إجراء الحوار معه بشأن العلاقات الصينية الإفريقية، واصفًا أهمية هذه العلاقات على الصعيد الإفريقي، وداعيًا إلى استمرارها وتدعيمها من أجل تنمية القارة.

واستمرارًا للقوى الفاعلة الرسمية في الموقع الإلكتروني لجريدة الشعب جاء في ليو تشن يا، رئيس منظمة التنمية والتعاون للربط العالمي للطاقة (جيدكو)، وكذلك تشن شيوي، الممثل الصيني الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بالإضافة إلى ليو شين شنغ، عضو اللجنة الاستشارية بمجلس حقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذكر بعض القوى الفاعلة الرسمية الدولية كفيكيتامويلوا كاتوا أوتويكامانو، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، والممثلة السامية للأمم المتحدة للبلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وسفيرة الرأس الأخضر في جنيف، ماريا دي خيسوس فيجا ميراندا، وسفيرة جنوب أفريقيا في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، نوزيفو مكساكاتو-ديسيكو. هذا وقد تم الإشارة إلى بعض الدول الإفريقية كشخص صريح دون تحديد مسئولين بداخلها مثل استعراض دور جمهورية غينيا التي دعت إلى تأسيس التحالف الإفريقي لربط الطاقة والتنمية المستدامة.

كما لم يغفل عن الموقع الرسمي الخاص بالجريدة طبيعة المواطن الإفريقي المائل للعاطفة فسعى إلى تناول بعض التصريحات من جانب المواطنين الأفارقة الذين شاركوا في العديد من المشروعات المشتركة مثل ما جاء في موضوع "الأرز الهجين الصيني يزرع الأمل في إفريقيا" واستعانته بحديث المزارعين المدغشقريين عن أهمية السلالات الزراعية الجديدة من الأرز الصيني، بالإضافة إلى تناول اظهار دور الخبراء الصينيون لإعلاء قيمة العلم والمعرفة الصينية وكذلك لتأكيد التحرك العلمي المحسوب للدولة الصينية في المنطقة مثل شخص الخبير الصيني وانغ شيوي مين، الذي قام بتنفيذ التجربة الخاصة بإدخال هذه السلالات من الأرز في مدغشقر، بالإضافة إلى يوان لونغ بينغ، العالم الصيني الشهير عالميًا، والمعروف بـ"أبي الأرز الهجين"، والذي بعث برسالة مصورة إلى ندوة صينية-إفريقية حول تنمية الأرز.

النتائج العامة:

- تعد جريدة الشعب الصينية هي الجريدة الوحيدة التي تصدر عن جمهورية الصين الشعبية ذات الميراث الشيوعي، وهي جريدة رسمية، تم تأسيسها في 15 من شهر يونيو عام 1948، عن طريق اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وتصدر بسبع لغات، هي الصينية والإنجليزية والفرنسية والعربية والروسية والإسبانية واليابانية، وقد ظهر التغير النوعي في الخطاب الذي يوجه الموقع الإخباري الخاص بالجريدة في كل لغة.
- كان المضمون المقدم باللغة العربية بالجريدة، يهتم بالتعاون الصيني الإفريقي الخاص بالدول الناطقة بالعربية، حيث نجد ذكر الموقع للتعاون الصيني الجزائري

والمصري والموريتاني والخاص بدولة مدغشقر أو المغرب، بينما جاء المضمون المقدم باللغة الإنجليزية يركز على التعاون الصيني الإثيوبي أو الجنوب إفريقي أو الكيني وهكذا، وهو يعد عنصر تقارب واضح، تسعى الصين إلى توصيله لهذه الدول بلغتها، حتى يجد القارئ لغته الأم تتحدث عنه، مما يسهل من عملية القراءة والاستيعاب.

- من خلال التأكيد على فكرة استخدام اللغة المشتركة بين القائم بالاتصال والمتلقي، هي قاعدة أساسية في البنية الاتصالية، وفي تحقيق الفهم المشترك بين الجانبين، وبالتالي في تحقيق التقارب المرغوب والتقبل للرسال المقدمة.
- لم تخلو التعبيرات الصينية من فكرة الامتنان والتباهي بما تقدمه للقارة الإفريقية، في سبيل تحقيق التنمية المحلية لهذه المنطقة، فالصين مثلما كانت تقدم نفسها دائمًا بأنها دولة جنوبية في الكرة الأرضية، وبالتالي فهي تشارك الجنوب مشكلاته وهمومه، إلا أن تقدمها سيخدم هذه المنطقة، ولابد للدول الجنوبية الأخرى من استغلاله حتى تحقق التنمية المنشودة.
- لم تنفي الصين عن نفسها، كونها تحقق منفعة مباشرة من الاستثمارات المشتركة مع الدول الإفريقية الأخرى، حيث أنها لم تزعم مثل الإمبريالية الغربية أو الحس الأمريكي أنها دولة تسعى إلى تحقيق التنمية في قارة فقيرة من أجل إعلاء القيم الإنسانية وما إلى ذلك، لكنها كانت دومًا ما تؤكد أن القارة الإفريقية غنية بمواردها، التي لا بد من استغلالها من أجل تحقيق التنمية والتطور، ما ألغى الشعور بالدونية، الذي كان دومًا ما يسعى الغرب العنصري إلى بثه في الروح الإفريقية.
- دائمًا ما كانت الصين تقدم نفسها على أنها دولة في طور التنمية، ولم تحقق المنشود بعد، وهي مجرد دولة سابقة بخطوة على خط التنمية الذي تقف عليه كل بلدان جنوب الكرة الأرضية، وامتلاكها للتكنولوجيا، من شأنه أن يخدم زملاءها وشركاءها، دون الدخول في أمور سياسية معقدة، تجعل من التعاون المشترك أمرًا على المحك.
- لابد من التأكيد على أن الشعب الصيني يعاني أيضًا من الاضطهاد على مستوى العالم وعدم التقبل، مثله مثل الشعب الإفريقي، فمقولة الشعب الأصفر عند وصف الأول، والشعب الأسود عند وصف الثاني، لا بد أن تكون وسيلة لتحقيقهما النجاح والتقدم على ذوات الدم الأزرق.
- ما زالت الصين تحتفظ بخبايا المشروعات المشتركة، وكيفية عملها، مثلها مثل أي مستثمر أجنبي لا يعطي المعلومة كاملة، حتى يظل الطرف الآخر في احتياج له، وهو ما ظهر بوضوح عند الحديث عن بعض السلالات الزراعية التي تم استحداثها من جانب الصين لزراعتها في الدول الإفريقية كالأرز الهجين، الذي تم زراعته في مدغشقر وكينيا، وفي انتظار دخوله إلى سيراليون وزامبيا وغيرها من الدول الإفريقية، ليجلب الخير معه للشعوب الإفريقية التي تعاني من الجوع والفقر، كما

جاء على لسان المزارعين بوصف هذه البذور، ببذور الأمل والازدهار.

- استغل الموقع الإلكتروني للجريدة فكرة بثه بأكثر من لغة، من أجل نشر وجهات نظر المسئولين الصينين بلغة سهلة، مبسطة للقارئ الإفريقي، وكذلك بهدف إفساح المجال أمام شعوب هذه الدول، للتعبير عن نفسها، وعرض وجهات نظرها -المؤيدة للعلاقات الصينية بالطبع- لغيرها، من أجل تحقيق عنصر من التقارب الشعبي والتقبل للخطاب الصحفي المقدم.

نتائج الدراسة المقارنة:

عند مقارنة الخطاب الخاص بالمواقع الرسمية الإخبارية الإفريقية أو حتى الصينية عن العلاقات البينية، بين كل من الصين والدول الإفريقية، يمكن أن نخلص إلى عدد من النتائج:-

- نظرًا لكون المواقع رسمية، لم يكن هناك أي اعتراض على التعاون الثنائي بين الجانبين، بالرغم من أن بعض الأصوات كانت ترى أن التواجد الصيني في الدول الإفريقية، يقود التواجد المحلي لهذه الدول نحو تحقيق تنميتها المحلية برؤيتها، وبسواعد ابنائها وفقًا لحساباتها المحلية، وليس وفقًا لحسابات الصين الشخصية التي يراعى فيها تحقيق المصالح الصينية الذاتية في الأساس، وإن كانت بعض المواقع الإفريقية جاءت تتحدث عن الفكرة الغربية الخاصة بالغزو الصيني لإفريقيا، وسعت إلى الرد على هذه الفكرة، بالحديث الدائم عن العلاقات التاريخية بين الصين والدول الإفريقية الأخرى، وهو الأمر المغاير لفكرة كيفية تحقيق التنمية في الدولة.
- ربطت كل المواقع الإفريقية التي تم تناول تحليل تأويلاتها، بين فكرة التواجد الصيني في المنطقة، وفكرة إيجاد فرص العمل للشباب، وفكرة الاستثمار الصيني وجلب الأموال والخير على الدول الإفريقية، بعيدًا عن أي تدخلات سياسية، وإن كنا عند تدقيق النظر، سنجد أن الصين سعت إلى تطبيق الفكر الخاص بها في هذه الدول الإفريقية، بإبراز النموذج الصيني على أنه النموذج الأفضل والأكثر استقرارًا وإنتاجًا والتزامًا، في حين أنها أخلت بالعديد من المواعيد الخاصة بتنفيذ بعض المشروعات المشتركة، كسد نواكشوط في موريتانيا، نتيجة جائحة كورونا، وبالتالي فهي أيضًا توضع في مواقف تجبرها على التأخر عن الوفاء بالتزاماتها، بالرغم من أي تأخير، سيكون على حساب الدولة الإفريقية.
- التمويل الصيني للمشروعات الإفريقية إنما هو على هيئة قروض ممنوحة من جمهورية الصين الشعبية بفوائد عالية، وبالتالي تأتي المشروعات التي يتم تنفيذها فعليًا على حساب المواطن الإفريقي في الأساس، وبالرغم من ذلك، لم يكن هناك أي موقع إخباري يتحدث عن هذا الأمر بشكل مفتوح أو يتم تداوله في شكل رأي، ليشرح كيفية سداد هذه الديون، ربما لأن المواقع هي مواقع رسمية، ونظرًا لموافقة السلطات الرسمية، لم يتم الحديث عن هذا الأمر سوى بالإشارة المتخفية، عند ذكر

موقع صحراء ميديا الموريتاني أن الرئيس الصيني دعا في القمة الاستثنائية الإفريقية الصينية على ضرورة خفض الفوائد الخاصة بالقروض الممنوحة للدول الإفريقية، بالرغم من أن هذه الدول لم تأخذ قروض من الصين فقط، وبالتالي فالرئيس الصيني يدعو العالم ككل، ولم يأخذ قرارًا حاسمًا من جانبه لتحقيق هذا الأمر على المستوى الشخصي.

- استخدام اللغة العاطفية التي يستميل لها القراء في الدول النامية، كان الغالب على المضامين الصحفية التي تم تناولها عن العلاقات الاقتصادية البينية، بالرغم من أن القضية في الأساس هي قضية جافة تحمل قدر من الصرامة، ويلعب فيها حسابات المكسب والخسارة العامل الأكبر.
- كان للتأويلات الشعبية من أمثال أو حكايات خاصة بالمواطن الداخلي، تأثير على زيادة التقارب الوجداني للرسالة المقدمة وتقبلها، بل وفهم وتبسيط القضية بالطريقة التي لا تدفعه إلى التعمق في التفاصيل أو البحث عن النتائج بمؤشرات علمية واضحة.
- لم يكن هناك توازن نوعي في الخطاب الخاص بالمواقع الإخبارية الإفريقية وفي التأويلات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية، حيث طغت النزعة الإثيوبية عند تناول العلاقات البينية، وجاءت أغلب النصوص تستخدم ألفاظًا تؤكد على أن إثيوبيا أفضل الدول الإفريقية للاستثمار الأجنبي بصفة عامة مثل Ethiopia is one of the most dynamic nations in Africa أو Ethiopian is promoting the construction of industrial parks throughout the country to create favorable investment environment for investors and attract more enterprises
- سعى الموقع الإخباري الخاص بجريدة The City Press إلى شرح العلاقات التجارية بين الجانب الإفريقي والصيني بشكل عام، باستخدام إشارات لفظية واضحة لا تحمل أي التباس، من أجل عدم الخلط بين الاستقلال الاقتصادي والاستقلال السياسي الذي يخشى الغرب من تحقيقه، كما جاء في They fear that if Africa is economically independent, political independence will follow وعاد الموقع الإخباري كذلك للتأكيد على فكرة العمل، وأن العلاقات الاقتصادية لا يجب أن يحكمها العاطفة Business is business
- كما سعى الموقع الإخباري الجنوب إفريقي The City Press أيضًا إلى التركيز على النقاط الأساسية التي ترغب السلطة السياسية في الحصول على الدعم الصيني بشأنها، عند الحديث عن البنية التحتية، وأنها الأساس لتحقيق التنمية المحلية infrastructure needed to be a priority.
- في حين أفسح موقع صحراء ميديا الموريتاني الحديث للمسئولين الصينيين، لعرض

وجهات نظرهم الخاصة بالتعاون الاقتصادي، حيث جاءت أغلب القوى الفاعلة متمثلة في الرئيس الصيني شي جين بينغ، عند عرض كلمته الخاصة بالقمة الصينية الإفريقية لبحث تداعيات جائحة كورونا، أو السفير الصيني جانغ جيان كو، الذي جاء ممثلًا لدولته في كل الاتفاقات المشتركة التي تم عرضها من جانب الموقع، أو مستشار المدير العام لشركة «بولي هوندونغ» الصينية، والذي جاء الحديث عنه فيما يتعلق بالمياه الإقليمية الموريتانية ومشروعات الإنتاج السمكي المشتركة، وكذلك ذكرت الحكومة الصينية نفسها كقوى فاعلة في العديد من الموضوعات التي كانت تتناول الدور الصيني التنموي لإفريقيا.

- غلبة الطابع الدعائي لموقع جريدة الشعب الصينية، واستخدام كلمات "ممتنون للصينيين" أو "لم نعد نعاني من الجوع" أو "البذور التي من شأنها أن تجلب الأمل والازدهار"، عند الحديث عن السلالات الزراعية الصينية التي تم إدخالها في الأراضي الزراعية الإفريقية، أمر مفهوم ومنطقي، وإن كانت الجريدة قد جاءت معادية علانية للغرب، عند ذكرها "الصين هي المصدر الذي تستطيع الحصول منه على الأموال التي تحتاجها لإقامة بعض مشروعات البنية التحتية، بدلًا من الكثير من الدول الغربية"، في إعلان صريح عن دورها بدلًا من دور الدول الغربية الأخرى، وكذلك "الصين شريك عظيم لجميع الدول الإفريقية"، وهذا لم يخلو من تقديم نفسها كدولة زميلة مشابهة للدول الإفريقية لتتفق مع The Ethiopian Herald في فكرة إعلاء قيمة الذات.
- بالتالي لا بد من التأكيد على أن مضامين المواقع الإخبارية الإفريقية والصينية، لم تخلو من الإشارات اللفظية التي تدفع إلى قبول التواجد الاقتصادي بين الجانبين، وتحقيق المصالح المشتركة "Mutual Benefits" أو "المصالح المشتركة" كما كان يتم ترديدها دائمًا من خلال كلمات "الشراكة الاستراتيجية" أو "Strategic partnership".

الخاتمة

سعت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي، يتمثل في الرصد والتحليل السيميولوجي للمواقع الصحفية الرسمية الصينية والإفريقية بشأن العلاقات الاقتصادية البينية، والعمل على تحقيق مقاربة ثنائية دال/ مدلول لفردنان دي سوسير بالنصوص الصحفية المنشورة، مع السعي نحو الكشف عن القوى الفاعلة المحركة للنصوص الصحفية، وتحديد حجم توظيفها من خلال تطبيق السيميولوجية اللفظية لاستنباط المعاني والدلالات العميقة والضمنية داخل الخطابات الصحفية والرسائل الاتصالية، مع تحليل الأغراض الكامنة وراء البناءات اللغوية المختلفة، واختيار كلمات محددة داخل النصوص الصحفية، وطريقة توظيفها، من أجل توجيه فكر القارئ نحو معاني بعينها. كما تم الاستعانة بأسلوب المقارنة المنهجية لعقد المقارنات الخاصة بالنصوص

الصحفية الرسمية الإفريقية والصينية بشأن العلاقات الثنائية بينهما، مع العمل على تحديد القوى الفاعلة المحركة لهذه النصوص وتحديد الأدوار المنسوبة لها، سواء أكانت بشكل صريح أو ضمني.

وأبرزت الدراسة مجموعة من السمات الخاصة بالصحف الرسمية في دول العينة، تمثلت في:

- سيطرة السلطة السياسية بشكل كامل على الموضوعات التي يتم نشرها في الصحف، والخاصة بالعلاقات الثنائية الصينية الإفريقية، وذلك نظرًا لأن هذا الموضوع، يعد من الموضوعات الهامة على الصعيدين الإفريقي والصيني، حيث أنه يرتبط بمصالح اقتصادية، وما يتبعه من تأثير على الحياة الاجتماعية والسياسية للأفراد.
- كل موقع من المواقع الصحفية التي تم تحليلها، يمتلك أكثر من لغة يبث مضمونه من خلالها، وقد لوحظ حجم التغيير في العديد من المضامين، وفقًا للغة التي يتم استخدامها، ومثال على ذلك، الموقع الخاص بجريدة الشعب الصينية، والذي اختلف مضمونه الإنجليزي عن مضمونه الفرنسي عن مضمونه العربي.
- عكست الصحف نسبيًا، حجم العلاقات بين الجانب الصيني وكل دولة على حدة أو على دول القارة ككل، كما سعت إلى إظهار مدى جدوى التعاون الصيني مع الدول الإفريقية، لتحقيق تنميتها المحلية، وركزت الصحف أيضًا على الجانب الخاص بالبنية التحتية الذي اعتبرته الدول محل العينة، أساسًا لتحقيق التنمية، وبدونه، لن تقوم للدولة قائمة، وهو ما تقوم الصين بتمويله وتنفيذه على نطاق واسع في أغلب الدول الإفريقية.
- جاء الخطاب الخاص بجميع المواقع الصحفية الرسمية محل الدراسة، ملئ بالإشارات الصريحة والضمنية عن جدوى النموذج الصيني الذي تحول من دولة نامية، كانت تعاني من العديد من المشكلات، إلى دولة متقدمة، استطاعت حتى أن تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل القوى العظمى في العالم، حتى أصبحت الأخيرة ترى في الوجود الصيني تهديدًا لها.
- قامت غالبية المواقع الإخبارية الرسمية، ببلورة بعض الكلمات، عن طريق وضعها بين قوسين أو علامات تنصيص، من أجل إضفاء قدر من الأهمية عليها مثل كلمات "ممتنون" عند وصف مدى تقبل الأفارقة لدولة الصين وكلمة "Partnership", "brotherhood" عند وصف العلاقات الصينية الإفريقية وكذلك كلمة "Priority" عند توجيه الأنظار نحو التعاون الصيني في مجال البنية التحتية ومجالات الطاقة والزراعة.
- ظهر واضحًا حجم تأثير القوى الفاعلة الرسمية التي حركت المشروعات المشتركة،

حتى بالرغم من ليبرالية النظام الاقتصاد الخاص ببعض دول الدراسة، كدولة جنوب إفريقيا.

- تشابه الحس الصحفي الخاص بالمواقع الإفريقية عند الحديث عن المشروعات الصينية التي كانوا يرون فيها الخطوة الحقيقية نحو الازدهار والتنمية، مع تشابهم في تجميل الصورة الصينية، بالمدافعة عن تواجدها في المنطقة، بعيدًا عن المقولات التي يتم ترديدها عن الاستعمار الصيني الجديد في المنطقة، كما كان يتم الترويج له من جانب الإمبريالية الغربية.

وسعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها بشأن التحليل السيميولوجي للعلاقات الاقتصادية البينية الإفريقية الصينية:

- وضعت المواقع الصحفية الرسمية خطًا رئيسيًا مؤيدًا للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين مسبقًا، وسعت إلى الدفاع عنه، وتأكيد أهميته، من خلال استخدام التركيبات اللغوية التي تظهر حجم النمو والازدهار الإفريقي، بناءً على الوجود الصيني في المنطقة، حتى بالرغم من عدم التوضيح الدقيق لطبيعة الاستثمارات الخاصة بالبنية التحتية أو الفترة الزمنية اللازمة لإنهاء المشروعات التي تقوم بها الصين في إفريقيا بالفعل. إذ أنه في إطار حديث موقع جريدة City Press الجنوب إفريقية عن التعاون الصيني في جنوب إفريقيا، لم تحدد الفترة الزمنية اللازمة لإنهاء المشروعات في منطقة ساندتون بجنوب إفريقيا، والتي شهدت المؤتمر الاستثماري الثاني للدولة. بل جاء جل تركيزها على الزيارات والاتفاقيات الثنائية التي قام بها نائب الرئيس مع المسئولين الصينيين قبل القيام بالمؤتمر، في لمحة توحي بوجود اتفاقيات مسبقة بين الجانبين على نوعية الاستثمارات التي يجب على جنوب إفريقيا قبولها، بالرغم من أن هذا المؤتمر سيضم مستثمرين من أكثر من دولة حول العالم.
- فكرة التركيز الصيني على وصف العلاقات الثنائية بعلاقات الأخوة "Brotherhood" والصداقة "Friendship" في بعض الموضوعات، والحديث عنها في إطار علاقات التعاون والشراكة "partnership", "cooperation" في موضوعات أخرى مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالظروف الخاصة بكل موضوع من الموضوعات التي تناولت العلاقات الثنائية بين الطرفين، حيث أنه في الأولى كان الحديث عن العلاقات الثنائية أو المشروعات المشتركة يتم توجيه الاتهام له من جانب الغرب بأنه غزو جديد "New Colonialism" أو أن الصين تسعى إلى تحقيق الاستفادة الأكبر باستغلال الموارد الطبيعية لدول القارة الإفريقية مع فرض النموذج الصيني "China sees Africa as a land of promise"، في حين تم استخدام المصطلحات الخاصة بالتعاون والشراكة عند الحديث عن المشروعات الاستثمارية الخاصة بالصين في إفريقيا بشكل عملي، من خلال ذكر الأرقام "China will become the single biggest owner of Namibia's

uranium resources as China National Uranium Corporation also holds 25% in the Langer Heinrich uranium mine, alongside Australia's Paladin Energy" أو "China is particularly investing in Namibia's mining industry, which is one of the biggest contributors to the country's GDP (14% last year)"

- دائمًا ما سعت النصوص الصحفية المنشورة إلى التركيز على القوى الرسمية الإفريقية، ونسب الأدوار الإيجابية لها، وهو أمر طبيعي نظرًا لرسمية هذه المواقع، من خلال التصريحات التي يقومون بالإدلاء بها. كما أن الصين فرضت إلى حد كبير فكرة التعامل الرسمي مع حكومات الدول كما سبق القول، وكما جاء في نصوص City Press مثل Deputy President David Mabuza أو الممثل الجنوب إفريقي لمنطقة نيلسون مانديلا الصناعية Vilakazi وكذلك في موقع جريدة The Ethiopian Herald مثل Ambassador Tan Jian وغيرها.

- الخطابات التي تم تحليلها، جاءت في الفترة من 2019، وهو العام التالي للقمة الصينية الإفريقية، والتي تم فيها، تحديد الآليات التي لابد من اتباعها لتنظيم الشراكة الثنائية بين الجانبين الصيني والإفريقي، وهي الفترة التي شهدت أيضًا العديد من المشروعات المشتركة، سواء أكانت في مجالات البنية التحتية أو في مجال الطاقة أو الزراعة وما إلى غير ذلك، وإلى عام 2020، حيث شهد مطلعه بداية جائحة كورونا وما صاحبها من تراجع اقتصادي عالمي، وتغير النظرة النوعية لدولة الصين، الأمر الذي أثر على الطريقة التي تم عرض العلاقات الاقتصادية الثنائية من خلالها، حيث أنه في الأولى كان الحديث الدائم عن فكرة التعاونيات التي تجلب المنفعة للجانبين "Mutual Benefits" أو "the partnership, moving towards a deeper and higher level" ثم جاء الحديث عن فكرة الإخاء والصداقة التاريخية وحجم التفاهم الاستراتيجي بين الجانبين في الفترة الثانية من أجل كسر حاجز الرفض الدولي والشعبي لدولة الصين، من جراء هذه الجائحة "enjoying Comprehensive Strategic Cooperation Partnership" و "Rain or shine, China will continue to stick together with Africa" و "good friend, good partner and good brother" و" تطوير العلاقات التاريخية المتميزة بين البلدين الصديقين" و"أن الصين وموريتانيا « تجمع بينهما صداقة تقليدية، وتتمتعان بالثقة السياسية المتبادلة المتينة»" وغيرها من المصطلحات.

- فكرة التأكيد الدائم على توفير فرص العمل، والذي صاحبت الاستثمارات الصينية، كانت تسعى إلى خلق نوع من الدعم الشعبي لها على مستوى دول القارة " خلق فرص عمل إضافية" و "created 38 thousand permanent and over 40 thousand temporary employment opportunities" و "involved about 400 000 jobs" و"create jobs our people yearn for" وغيرها.

وهناك مجموعة من النتائج العامة، توصلت لها الدراسة، يمكن إجمالها في النقاط التالية:-

- إن الاستثمار الصيني في إفريقيا بينما هو استثمار رسمي يتم تحت سيطرة الحكومة الخاصة بالصين والدولة المُستثمر فيها، إلا أن الصين تدخل كفاعل رئيسي أيضًا في الاستثمارات متعددة الجنسيات التي تتم في الدول الإفريقية، من خلال وجود رجال أعمال صينيين الجنسية في هذه الشركات، وبالتالي فإن الاستثمارات الإفريقية على اختلاف جنسياتها، تلعب فيها جهورية الصين الشعبية دورًا أساسيًا.
- الدول الإفريقية تنظر إلى الصين على أنها دولة شبيهة لهم، متساوية في المشكلات والمعطيات، ولكنها سابقة بخطوة، يمكن اللحاق بها، بالاشتراك معها، وباستخدام تقنياتها وخبرائها الذين تقدمهم على طبق من ذهب لصالح الدول الإفريقية، بالرغم من أن التواجد الصيني لا يختلف كثيرًا عن التواجد الغرب- أمريكي في القارة، فهي أيضًا ترى فيها سوق كبير، لتصريف منتجاتها ذات الكفاءة القليلة، وتربة خصبة لاستثمار أجنبي يتم خلاله تقديم قروض مالية بفوائد باهظة، واستيراد موادها الخام التي تقوم بتصنيعها، وإعادتها إليهم، لشرائها، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا.
- تغيير النمط العالمي الأمني وعدم الاعتراف بالليبرالية والحريات كجزء رئيسي لتحقيق التنمية المحلية، أصبح واقعًا فرضته الصين على العالم ككل، بعد تحولها كفاعل أمني رئيسي، ما لاقى قبولًا لدى الدول الإفريقية التي تفرض فيها السلطة السياسية رؤيتها الخاصة بالقوة، وبالتالي وجدت نفسها في النموذج الصيني، الأسهل في التطبيق لتحقيق التنمية الداخلية.
- بالرغم من أن اللغة العربية تحمل من التركيبات اللغوية والألفاظ ما يمكن التلاعب به، وتوصيل معاني كامنة من خلالها، باستخدام أساليب التورية والأساليب البلاغية المختلفة، والذي تفتقر له اللغات الأجنبية، إلا أن النصوص الإنجليزية في المواقع سابقة التحليل، كانت أكثر قدرة على اللعب بالألفاظ، لتوصيل معاني محددة سلفًا، ولتقديم وجهات نظر تم الاتفاق عليها من قبل.
- بالرغم من كون النمط الإخباري لا بد وأن يكون نمطًا حياديًا، باعتبار أن الصحفي يسعى إلى تقديم وجهات النظر والمعلومات دون التدخل فيها بأي شكل من الأشكال، لكن موقع صحراء ميديا الموريتاني قدم نموذجًا جديدًا من خلال بث الرسائل الخاصة بالمسئولين الصينيين، لشرح التعاون الثنائي، أو على مستوى الصين والدول الإفريقية الأخرى، حتى يتيح لهم تقديم الرؤية التي يرغبون فيها دون توجيهها، أو دون التدخل في الأفكار المقدمة فيها، مما يحقق الغرض من إحداث التأثيرات المطلوبة.

الهوامش

[1]- ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوى الناعمة، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، https://platform.almanhal.com/Files/2/111705

[2]- محمد الصالح جمال، الاختراق الصيني للقارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين B، الطبعة الأولى 2020، ص37.

[3]- Enrico Fels, '' Power Shift, Power in International Relation and The Allegiance of Middle Powers, In Enrico Fels and Others (eds), Power In The 21 th Century : International Security and International Political Economy in a Changing World (Germany : Springer,2012), p. 06

[4]- حكمات عبد الرحمن، استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا، سياسات عربية، العدد 22، أيلول\ سبتمبر 2016، دمشق، ص73

[5]- بلقاسم بن ضيف الله، ندوة العلاقات الصينية العربية: حالة الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد51- 52، 2016، ص139: 143.

[6]- أيوب طه سيد أحمد طه، الأبعاد الاستراتيجية في العلاقة الصينية الروسية بالدول الأفريقية والعربية للفترة من 2000م إلى 2015 م، مجلة السودان، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، س6 ,ع7، 2016، ص21: 43.

[7]- Mohammed Ali Dawood, Bolde Manial, Using Interpretive Structural Modeling to Determine The Variables Drive The relation Between China And African countries, مجلة كلية دلتا العلوم والتكنولوجيا, 2018, p.199: 213.

[8]- Khodadadzadeh, Omid, China in africa: a modern story of colonization? a case study of china's engagement in angola, Uppsala Universitet (Sweden), 2018.

[9]- Hisham Aidi, China's Economic Statecraft in Africa, IDEAS Working Paper Series from RePEc, St. Louis, 2018.

[10]- Igbinoba Emmanuel, Empirical Assessment of Trade Engagements: Africa, China and the Maritime Belt and Road Initiative, IDEAS Working Paper Series from RePEc, St. Louis, 2017.

[11] - Antwi-Boateng, Osman, New World Order Neo-Colonialism: A Contextual Comparison of Contemporary China and European Colonization in Africa, PhD.The Journal of Pan African Studies (Online); Los Angeles Vol. 10, Apr 2017, p: 177-195

[12] - Frankline Matanji, FRAMING THE CHINESE INVESTMENT IN AFRICA: MEDIA COVERAGE IN AFRICA,
CHINA, UNITED KINGDOM, AND THE UNITED STATES, A Thesis, Submitted to the Graduate College of Bowling Green State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of MASTER OF ARTS, August 2019.

[13]- Miao Miao, Qiaoqi Lang, Dinkneh Gebre Borojo, Jiang Yushi and Xiaoyun Zhang, The Impacts of Chinese FDI and China–Africa Trade on Economic Growth of African Countries: The Role of Institutional Quality, School of Economics and Management, Southwest Jiaotong University, Chengdu 610031, China, Service Science and Innovation Key Laboratory of Sichuan Province, Chengdu 610031, China, 29 June 2020.

[14]- Afolabi Olaleye Toye, China-Africa Relations: The Northern Nigerian Textile Industry, Wilkinson College of Arts, Humanities, and Social Sciences Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in International Studies, Orange, CA, Chapman University, January 2021.

[15]- Pingzhen Hu, Red Star Over Africa: Examining Chinese foreign policy in Africa since the Cold War, Submitted to the faculty of Clark University, Worcester, Massachusetts, in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in the department of History, DECEMBER 2017.

[16] - Victoria W. Breeze, CHINA IN AFRICAN AGRICULTURE: MODELING NARRATIVES, SPILLOVERS, AND INVESTMENTS, A DISSERTATION, Submitted to Michigan State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Geography—Doctor of Philosophy, 2019.

[17]- Bin Xia, Look at the World with A Vision of Global Governance: Dialogue, Cooperation, and Contemporary Chinese Foreign Policy towards the United States and Africa, A dissertation submitted to the Faculty of the Graduate School of the University at Buffalo, The State University of New York in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy Department of Transnational Studies, May 12th, 2020.

[18]- Alexander Kwame Adovor Tsikudo, The State's Role and Synergies in China-Africa Engagements: The Case of Ghana's Bui Hydropower Dam, A Dissertation SUBMITTED TO THE FACULTY OF UNIVERSITY OF MINNESOTA, IN PARTIAL FULFILMMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE OF DOCTOR OF PHILOSOPHY, August 2019.

[19] - Adams Bodomo, Africa-China-Europe relations: Conditions and conditionalities, Journal of International Studies, 12(4), Department of African Studies, University of Vienna Austria, (2019).

[20]- Frangton Chiyemura BA, BA(Hons), MA, THE WINDS OF CHANGE IN AFRICA-CHINA RELATIONS? CONTEXTUALISING AFRICAN AGENCY IN ETHIOPIA-CHINA ENGAGEMENT IN WIND ENERGY INFRASTRUCTURE FINANCING AND DEVELOPMENT, Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy in International

Development, Development Policy and Practice Faculty of Arts and Social Sciences The Open University, November 2019.

[21]- Kassaye Deyassa, Does China's Aid in Africa Affect Traditional Donors? Centre for the Study of the Sciences and the Humanities Global Development, University of Bergen, Norway, 2019.

[22]- Julius N. ANYU1a† & William G. DZEKASHU, China's enterprises in Africa: Market entry strategies, implications for capacity building, and corporate social responsibility, Journal of Economics and Political Economy, Volume 6, Issue 2, June 2019.

[23]- Fortune Hogwe Handson Banda, The nature of China's role in development of Africa: the case of Zimbabwe, Problems and Perspectives in Management, Volume 15, Issue 1, 2017

[24]- Irmes Conceptia Aretta DAGBA, ECONOMIC DEVELOPMENT IN SUB-SAHARAN AFRICA: Impact of the Chinese investment on trade, agriculture and infrastructure in Ethiopia and Kenya, A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the degree of Masters in the field of Political Science, Graduate School Northeastern Illinois University, 1/11/2017.

[25]- Simbarashe Mhaka1 Leward Jeke, An evaluation of the trade relationships between South Africa and China: An empirical review 1995–2014, Department of Economics, Nelson Mandela University, South Africa, AOSIS, 22 Oct. 2018.

[26]- Gold Kafilah Lola, Zhonghua Han, The Engagement of China in Nigeria's Oil Sector: Is the Transformation Positive? Contemporary Chinese Political Economy and Strategic Relations: An International Journal, Vol 4, No 3, Dec, 2018. Pp 1025- 1060.

[27]- Janeen Cheree Guest, Chinese Infrastructure Development Aid and its Effect on Economic Growth and Productivity: The Nigerian Case, 2000-2015, A Dissertation Submitted to the Faculty of the Graduate School, in partial fulfillment of the requirements for the degree of DOCTOR OF PHILOSOPHY, Department of Political Science, HOWARD UNIVERSITY, May 2017.

[28] - DEDE ESTHER AKPEDJE ADOTE, INVESTMENTS OR NEOCOLONIALISM: THE FACTORS THAT DRIVE CHINESE FOREIGN DIRECT INVESTMENTS TO AFRICA, A Thesis Submitted to the School of Graduate Studies in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science, Southern Connecticut State University New Haven, Connecticut July 2018.

[29]- Shiitu Adewole Raji1 Adenike Ogunrinu, CHINESE INVESTMENT AND ITS IMPLICATIONS FOR NIGERIA'S ECONOMIC SECURITY,

Brazilian Journal of African Studies | Porto Alegre | v. 3, n. 6, Jul./Dec. 2018.

[30]- MEREDITH J. DEBOOM, DEVELOPMENTAL FUSION: CHINESE INVESTMENT, RESOURCE NATIONALISM, AND THE DISTRIBUTIVE POLITICS OF URANIUM MINING IN NAMIBIA, A thesis submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Colorado in partial fulfillment of the requirement for the degree of Doctor of Philosophy Department of Geography, 2018.

[31]- Samuel Augustine Umezurike, Chux Gervase Iwu, Lawrence Ogechukwu Obokoh, Chinelo Augustine Umezurike, Neo-liberalization: the impact of Chinese exports on South Africa's sociopolitical economy, Problems and Perspectives in Management, Volume 15, Issue 1, 2017.

[32]- Makhura B. Rapanyane, China–Zambia political and economic relations in historical context, Africa's Public Service Delivery and Performance Review, Department of Cultural and Political Studies, Faculty of Humanities, University of Limpopo, Mankweng, South Africa, AOSIS, 22 Sept. 2020.

[33]- Candice S. Newcomb, The Impact of Chinese Investments on the Kenyan Economy, Wilkinson College of Arts, Humanities, and Social Sciences Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Masters of International Studies, Chapman University, August 2020.

[34]- Carrozza, Ilaria, Securing the way to power : China's rise and its normative peace and security agenda in Africa, School of Economics and Political Science (United Kingdom), Dissertations Publishing, 2018.

[35] - Anning, Lucy; Vhumbunu, Clayton Hazvinei, Promoting Production Capacity Cooperation and Industrialization through Energy Infrastructure Development: The Case of China Ghana Partnership, Contemporary Chinese Political Economy and Strategic Relations; Kaohsiung Vol. 4, Iss. 3, (Dec 2018).

[36] - Bella Angomoko , Malefa Malefane, Relationship between China's Economic Growth and South Africa's

Exports to China, ACTA UNIVERSITATIS DANUBIUS, Vol 14, no 1, 2018.

[37]- عبيدة صبطي، نجيب بخوش، مدخل إلى السيميولوجيا، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص40.

[38]- المرجع السابق، ص44.

[39]- حسين محمد ربيع، سيميائية الصورة في الخطاب الصحفي للتنظيمات الإرهابية، دراسة تحليلية سيميولوجية لعينة من الرسائل البصرية بمجلة دابق، المؤتمر العلمي الدولي الرابع: الإعلام والتحديات الراهنة للواقع العربي، للمعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الإعلام الحديث CIC، نوفمبر 2019، ص2

[40]- محمد الرغيني، محاضرات في السيميولوجيا، سلسلة الدراسات النقدية (6)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1987، ص37.

[41]- عبيدة صبطي، نجيب بخوش، مدخل إلى السيميولوجيا، مرجع سابق، ص 49

[42]- شيماء سمير عبد اللاه أبو عميرة- مستقبل التشريعات الصحفية في مصر خلال العقد القادم (2010:2020)- ماجستير- غير منشورة- قسم الصحافة- كلية الإعلام- جامعة القاهرة- 2012، ص37.

[43]- مارلين نصر, التصور القومى فى فكرة عبد الناصر "52-1970", دراسة فى علم المفردات والدلالة, جامعة القاهرة, دار المستقبل العربى, 1981, ص34

[44]- المرجع السابق

[45]- www.people.com

[46]- www.press.et

[47] www.news 24.com -

[48]- www.saharamedias.net

[49]- اعتماد إفريقيا- جنوب الصحراء على التجارة الصينية، www.un.org

[50]- www.france24.com

[51]- https://almalnews.com/

[52]- www.qiraatafrican.com

[53]- arabic.news.cn